

التوزيع الأمثل لمحفظة أسهم عادية في دولة نامية

السيد إبراهيم الدسوقي

أستاذ مشارك - قسم الأساليب الكمية

كلية العلوم الإدارية - جامعة الملك سعود - الرياض

المملكة العربية السعودية

المستخلص : يستهدف هذا البحث إلقاء الضوء على النظرية الحديثة لتوزيع المحفظة وعلى النتائج الحامة لكل من نموذج تسعير رأس المال ونظرية المراجحة بين الأدوات الاستثمارية المختلفة، كما يتم استعراض بعض نماذج البرمجة الرياضية الخاصة بالتوزيع الأمثل لمحفظة الاستثمار في الأسهم العادية في الدول المتقدمة، وهذه نماذج تعتمد بصفة أساسية في تقدير درجة المحاطرة على مقياس البيتا المرتبط بالمؤشرات المالية العامة للسوق.

كذلك يستعرض البحث أهمية نماذج قرارات الاستثمار باعتبارها قاعدة البيانات للأسهم المرشحة للاستثمار في المحفظة، كما يتناول مشكلة التوزيع الأمثل لمحفظة مكونة من عنصرتين فقط وكيفية الحصول على أقل تباين ممكن لهذه المحفظة، ويتم تقديم بعض النماذج الخطية البسيطة التي تعتمد إما على مقياس لدرجة المحاطرة الكلية باستخدام مصفوفة التباين والتغير أو تعتمد على مقياس لدرجة المحاطرة المنتظمة وذلك باستخدام مقياس البيتا، وهذه نماذج يمكن استخدامها للحصول على الحافظ المثلى للأسهم في الدول النامية حيث تختلف سمات الاستثمار كثيراً عما هو موجود في تلك الدول المتقدمة حيث لا توجد الأسواق المالية المطورة كما لا توفر نماذج قرارات الاستثمار أو مقياس البيتا لتقدير درجة المحاطرة المنتظمة عند الاستثمار في الأسهم.

هذا ولقد تضمن هذا البحث أيضاً تطبيقاً لتلك البرامج المقدمة على الأسهم العادية في المملكة العربية السعودية - وذلك باستخدام بيانات الفترة (١٣٩٨-١٤٠٩هـ) - كما تم عرض بعض المحافظ المثلى التي تقدم أكبر عائد ممكن عند كل درجة معينة من المحاطرة طبقاً لكل من هذين النموذجين المقدمين، وذلك لإرشاد المستثمر بطريقة كمية موضوعية.

١ - المقدمة

رغم مرور أكثر من ثلاثين عاماً على العمل الرائد الذي قدمه (H. Markowitz)^(١) في حقل توزيع محافظ الاستثمار، والذي تم فيه استخدام التحليل الإحصائي والبرامج الرياضية لأول مرة للحصول على المحافظ المثلى، إلا أن الجهد لا زالت تبذل منذ ذلك الحين وحتى الآن، بغية البحث عن طرق وأساليب أخرى تحقق وفراً في الجهد المبذول في إعداد المدخلات، أو تقدم تبسيطًا للبرامج المستخدمة في هذا السبيل، حيث اعتبر ماركوفوتز أن مشكلة توزيع المحفظة هي مشكلة برمجة تربيعية (Parametric quadratic Programming)، وكان النموذج الذي قدمه لحساب درجة

مخاطر المحفظة S_p^2 هو:

$$S_p^2 = \sum_{i=1}^n \sum_{j=1}^n X_i X_j Cov(R_i, R_j)$$

وذلك بفرض أن:

X_i هي النسبة المستثمرة في الأداة الاستثمارية (i)

X_j هي النسبة المستثمرة في الأداة الاستثمارية (j)

(R_i, R_j) هي التغير في العائد بين الأداة الاستثمارية (i) والأداة الاستثمارية (j)

ومن هنا كان للتطوير الهام الذي أحدثه (W. Sharpe)^(٢) بعد ذلك وقع مقارب لذلك العمل الرائد الذي قدمه ماركوفوتز، حيث كان لشارب فضل تقديم أسلوب خففً كثيرةً من العمليات الحسابية المطلوبة لتجهيز المدخلات، وذلك بربط العائد من الأدوات الاستثمارية المختلفة بالعائد من المؤثر العام للسوق طبقاً لأساليب تحليل الانحدار، وكان النموذج الذي قدمه شارب لحساب درجة مخاطرة المحفظة S_p^2 هو:

$$S_p^2 = \sum_{i=1}^n X_i S_i^2 + \left[\left(\sum_{i=1}^n X_i b_i \right)^2 S_m^2 \right]$$

وذلك بفرض أن:

S_i هي الانحراف المعياري للعائد من الأداة الاستثمارية (i)

b_i هي معامل الانحدار وهذا هو مقياس «البيتا» للمخاطرة السوقية للأداة الاستثمارية (i)

S_m هي الانحراف المعياري للعائد من مؤثر السوق (R_m)

(1) H. M. Markowitz, Portfolio Selection, *Journal of Finance*, VII, 1, March, 1952, pp. 77-97.

H. M. Markowitz, *Portfolio Selection-Efficient Diversification of Investment*, Yale University Press, 1959, pp. 93-96.

(2) W. F. Sharpe, A Linear Programming Approximation for the General Portfolio Analysis Problem, *Journal of Financial and Quantitative Analysis*, Dec. 1971, pp. 1263-1275.

لقد انتشر في الدول الغربية استخدام أسلوب معامل «البيتا» هذا المرتبط بمؤشر السوق كمقياس للمخاطرة مع بداية السبعينيات واستخدمه كثير من الكتاب في دراساتهم^(٣) كما اعتمدت النظرية الحديثة لتوزيع المحفظة (Modern Portfolio Theory) ونموذج تسعير رأس المال (Arbitrage Pricing Theory) ونظرية المراجحة (الموازنة)^(٤) (Capital Asset Pricing Model) على هذا المعامل (بيتا) عند تقدير المخاطرة المنتظمة في أي أداة استثمارية، كما ظهرت النماذج متعددة المؤشرات، والدراسات دائمًا في تطوير مستمر بغية البحث عن طرق تمكن من تقليل الجهد إلى أقل قدر ممكن، أو أساليب تساعد على تبسيط البرامج المستخدمة في هذا السبيل، لكننا إذا نظرنا إلى جميع هذه النماذج وهذه الطرق، فسوف نجد أنها تستخدم أساسياً غير صالحة للتطبيق في دولنا الحديثة النمو، حيث لا توجد الأسواق المالية المتطرفة ولا توافر نماذج قرارات الاستثمار وبالتالي كان من المنطقي وجود نماذج أخرى بديلة تصلح للتطبيق في الدول النامية، حيث تختلف سمات الاستثمار كثيراً عن ما هو موجود في تلك الدول المتقدمة، ونحن نحاول هنا ومن خلال هذا البحث تقديم بعض النماذج التي يمكن استخدامها حل مشكلة توزيع محفظة من الأسهم العادية في دولة نامية، حيث نقدم نموذجاً للبرمجة الخطية يستخدم مقاييساً لدرجة المخاطرة الكلية بالاعتماد على مصفوفة التباين والتغاير (Variance-Covariance Matrix)، ونحوذاً آخر نستخدم فيه مقاييساً آخر لدرجة المخاطرة المنتظمة طبقاً لأساليب تحليل الانحدار (Regression Analysis) مع تطبيق لهذه النماذج المقيدة على الأسهم العادية في المملكة العربية السعودية، وذلك باستخدام بيانات الفترة ١٣٩٨-١٤٠٩هـ، هذا وتحذر الإشارة إلى أننا قد قدمنا في بحث سابق^(٥) طريقة لترتيب مجموعة من الأسهم المحلية طبقاً لأفضلياتها بالنسبة للمستثمر، وذلك باستخدام معامل الاختلاف $\left(\frac{S}{E(R)}\right)$ ، وأوضحنا أن هذا الأسلوب يمكن أن يتحقق عنه بعض الفوائد للمستثمر، إلا أنه لا يقدم لنا حلًا لمشكلة توزيع المحفظة، حيث يكون أمام المستثمر العديد من البديل الاستثمارية التي تتباين في معدلات عوائدها، كما تختلف في درجة مخاطرها، ومن هنا كانت هناك ضرورة لوجود برامج حل هذه المشكلة والحصول على الحافظ المثلى، كما أشرنا كذلك إلى أن البديل الممكن لهذه

(3) B. Rosenberg and J. Gay, *Beta and Investment Fundamentals Financial Analysts Journal*, 32, 4, (July-August 1976), p.70.

(4) R. Roll, and S. Ross, The Arbitrage Pricing Theory Approach to Strategic Portfolio Planning, *Financial Analysts Journal*, May-June, 1984, pp. 1416.

(5) السيد إبراهيم الدسوقي: تقدير العائد ودرجة المخاطرة، دراسة خاصة بالأسهم السعودية، بحث مقبول للنشر - مركز البحوث - كلية العلوم الإدارية - جامعة الملك سعود، ١٩٨٨، ص ٢٩.

الحافظ التي لا يتم التوزيع فيها طبقاً لأوزان متساوية، يمكن أن تصل في سوق حقيقة كسوق الأسهم في المملكة إلى ملايين المحافظ، حيث إنه إذا كان هناك مستثمر لديه الرغبة في الاستثمار في ١٠ أسهم وكان أمامه ١٠ شركات مختلفة، فإن عدد المحافظ المختلفة سيصل إلى ٩٢٣٧٨ محفظة^(٦)، وبالنسبة لسوق الأسهم في المملكة فإنه يمكن التعبير عن عدد المحافظ الممكن تكوينها في حالة رغبة المستثمر في الاستثمار في ٤٠ سهم من بين ٤٠ شركة بالتوفيق (٣٩٧٩) حيث عدد هذه المحافظ الممكن تكوينها يساوي $\frac{(n+r-1)!}{(n)!(r-1)!}$ ، هذا باعتبار أن:

ن هي عدد الأسهم المطلوب الاستثمار فيها.

ر هي عدد أنواع الأسهم المرشحة لل الاستثمار.

$$n \leq r \leq 40$$

ومن هنا ظهرت الحاجة ماسة إلى استخدام الحاسوب الآلي لحل مشكلة توزيع المحفظة وإلى وجود برامج حل هذه المشكلة و اختيار الأسهم التي تحقق الأهداف المطلوبة طبقاً للقيود المفروضة، وهذا هو ما تستهدف التأكيد عليه من خلال هذا البحث.

٢ - النظرية الحديثة لتوزيع المحفظة

في هذا الجزء من البحث سوف نقوم بإلقاء الضوء على النظرية الحديثة لتوزيع المحفظة (Modern Portfolio Theory)، حيث قامت هذه النظرية الحديثة بصفة أساسية على العمل الرائد الذي قدمه (Harry Markowitz)، والذي قام فيه بتحليل العوامل الهامة التي تؤثر على هدف المستثمر، وإطلاقه لفظ المحافظ ذات الكفاءة لأول مرة على المحافظ التي تتحقق شرط الحصول على أكبر عائد ممكن إذا ما قورنت هذه المحافظ بغيرها من المحافظ التي تحمل بنفس هذه الدرجة من المخاطرة، كما أن هذه المحافظ تتميز في نفس الوقت بأقل درجة مخاطرة ممكنة إذا ما قورنت بغيرها من المحافظ التي لها نفس معدل العائد المتوقع، وهذه الكفاءة^(٧) تكون مناسبة لكل مستثمر يتوافر فيه شرط الرفض لقبول المخاطرة ما لم يكن هناك عائد مجرّد مناسب لقبول مثل هذا القدر من المخاطرة، وعلى ذلك تتلخص فروض النظرية الحديثة لتوزيع^(٨) المحفظة فيما يلي:

(6) R. Hill, An Algorithm for Counting the Number of Possible Portfolios Given Linear Restrictions on the Weights, *Journal of Financial and Quantitative Analysis*, September 1977, pp. 21-22.

(7) J. Tobin, Liquidity Preference as Behavior Towards Risk, *Review of Economic Studies*, Vol. XXVI, No. 1, Feb. 1958, pp. 65-66.

(8) T. M. Ryan, *Theory of Portfolio Selection*, The Macmillan Press Ltd., London, 1978, p. 5.

- ١ - وجود مكان معروف للسوق وزمان محدد للتداول مع توافر المعرفة وإتاحة المعلومات الاستثمارية لجميع المعاملين عن الأدوات الاستثمارية المتداولة بالسوق.
- ٢ - تفترض النظرية أن المستثمرين ليسوا راضين لقبول المخاطرة.
- ٣ - وأن القرار الاستثماري يتلخص طبقاً لعاملين أساسيين، وهما العائد المتوقع ودرجة المخاطرة المرافقة لهذا العائد المتوقع.
- ٤ - وأن عواملات الارتباط بين العائد من الأدوات الاستثمارية المختلفة تؤثر على نتائج محافظ الاستثمار وبالتالي على التوزيع الأمثل للمحفظة.

وطبقاً لنموذج (Markowitz) فإن العائد المتوقع من المحفظة $E\tilde{R}_p$ يمكن إيجاده من العلاقة:

$$E(\tilde{R}_p) = \sum_{i=1}^N E(\hat{R}_i)X_i \quad (1)$$

حيث $E(\hat{R}_i)$ هي العائد المتوقع من الأداة الاستثمارية (i).

X_i هي الوزن النسبي لهذه الأداة الاستثمارية (i).

N هي عدد الأدوات الاستثمارية المرشحة للاستثمار.

ومثل هذا التركيب من (N) من الأسهم يسمى محفظة، كما عرف ماركرووتر المخاطرة على أنها درجة عدم التأكد من هذا العائد مستقبلاً، واعتبر أن الاخراف المعياري أو التباين هي مقاييس جيدة لدرجة مخاطرة المحفظة S_p^2 والتي عبر عنها بالعلاقة:

$$S_p^2 = \sum_{i=1}^N \sum_{j=1}^N X_i X_j Cov(R_i, R_j) \quad (2)$$

حيث $Cov(R_i, R_j)$ هي التغاير في العائد بين كل نوعين من هذه الأدوات الاستثمارية، وعندما ($j = i$) يكون الناتج مثلاً للتباين، وعندما ($j \neq i$) يكون الناتج مثلاً للتغاير، أي إننا نتعامل هنا مع ناتج ضرب متغيرين، وبالتالي تكون أمام مشكلة برمجة تربيعية حيث يرتبط تعظيم العائد بتدنية درجة المخاطرة التي تتعلق حساباتها بكميات مربعة، لقد وجهت بعض الانتقادات لأسلوب هاري ماركرووتر لأن هذا الأسلوب تعرّضه في الحقيقة لكثير من الصعوبات خاصة في حالة زيادة عدد الأنواع الاستثمارية المرشحة للمحفظة، ومن هنا كان للتطوير الهام الذي قدمه (William Sharpe)⁽⁹⁾ في هذا المجال فضل كبير في حل هذه المشكلة، حيث قام شارب بربط العائد

(9) W. F. Sharpe, *Portfolio Theory and Capital Markets*, N.Y., McGraw-Hill Co., 1970, pp. 117-119.

من أي أداة استثمارية بالعائد من المؤشر العام للسوق طبقاً لأساليب تحليل الانحدار، وكان العائد المتوقع من المحفظة $E(\tilde{R}_p)$ طبقاً لأسلوب شارب يتمثل في العلاقة:

$$E(\tilde{R}_p) = \sum_{i=1}^N X_i \hat{a}_i + \left[\left(\sum_{i=1}^N X_i \hat{b}_i \right) E(\tilde{R}_m) \right] \quad (3)$$

حيث $E(\tilde{R}_m)$ هي العائد المتوقع من مؤشر السوق (M)

\hat{a}_i هي الجزء الثابت للعائد من السهم (i)

\hat{b}_i هي معامل الانحدار للسهم (i)

X_i هي الوزن النسبي للسهم (i)

كما أن درجة مخاطرة المحفظة طبقاً لأسلوب شارب يدخل في حسابها أيضاً تباين مؤشر السوق S_m^2 وتبابن العائد من كل سهم (S_i) والعلاقة التي استخدمها شارب لقياس درجة مخاطرة المحفظة S_p^2 هي:

$$S_p^2 = \sum_{i=1}^N X_i^2 S_i^2 + \left[\left(\sum_{i=1}^N X_i \hat{b}_i \right)^2 S_m^2 \right] \quad (4)$$

لقد سمي شارب أسلوبه لهذا الذي يعتمد على مقياس «البيتا» بنموذج الميل أو نموذج خط الانحدار (Diagonal Model)، ولقد اشتهر استخدام هذا النموذج الذي يعتمد على المعامل «بيتا» كمؤشر هام عند الاستثمار بالأسهم العادية في الأسواق المالية الدولية، باعتبار أن معامل «البيتا» هو مقياس مناسب للمخاطر السوقية (المتنormة)، إن بساطة حساب هذا المعامل وسهولة فهمه جعلته أسلوباً واسع الانتشار في الدول الغربية، وبالطبع يتم الاعتماد على رقم السوق (R_m) طبقاً لمؤشر معين مثل مؤشر (Dow Jones) أو مؤشر (Standard & Poor's) كما قد يتم الاعتماد على أكثر من مؤشر ويكون النموذج في هذه الحالة عديداً المؤشرات ^(١٠)، هذا ولقد اعتمد نموذج تسعير رأس المال (Capital Asset Pricing Model) أيضاً على هذا المعامل «بيتا» عند تقدير العائد من أي أداة استثمارية، كما استخدمه كثير من الكتاب ^(١١) في دراساتهم أمثال (Blume Fama Lintner)

(10) F. Amling, *Investments, An Introduction to Analysis and Management*, Fifth Edition, N.J., Prentice Hall, Inc., Englewood Cliffs, 1984, p. 495.

(11) I. Freind, and M. Blume, The Demand for Risky Assets, *American Economic Review*, December 1975, pp. 900-902.

E. F. FAMA, Foundation of Finance, *Portfolio Decisions and Securities Prices*, N.Y., Basic Books Inc., Publishers, 1976, p. 254.

J. Lintner, "Security Prices, Risk and Maximal Gains from Diversifications", *Journal of Finance*, Vol. 20, 12, December 1965, pp. 587-589.

واعتمد تقدير العائد المتوقع من الأدوات الاستثمارية المختلفة طبقاً لذلك على العلاقة:

$$E(\hat{R}_i) = R_F + b_i [E(\hat{R}_m) - R_F] \quad (5)$$

حيث (\hat{R}_i) هي العائد المتوقع من الأداة الاستثمارية.

(R_F) هي العائد عديم المخاطر.

($E(\hat{R}_m)$) هي العائد المتوقع من مؤشر السوق.

$$\hat{b}_i = \frac{Cov(\hat{R}_i, \hat{R}_m)}{Var(\hat{R}_m)} \quad (6)$$

هذا ومن الجدير بالذكر أنه طبقاً للفرض الخاصة بنموذج (CAPM)⁽¹²⁾ فإن كل مستثمر يواجه بنفس الفرص الاستثمارية وبنفس الفرص للإقرار والافتراض وعلى ذلك تتلخص الاختيارات المتاحة أمامه في الآتي:

- ١- أن يستثمر كل أمواله في أصل عديم المخاطرة عائد (R_F).
- ٢- أن يوزع محفظته بين الأدوات الاستثمارية عديمة المخاطرة والأدوات الاستثمارية ذات المخاطرة.
- ٣- أن يركز محفظته في الأدوات الاستثمارية ذات المخاطرة.

كما أن النتائج الخاتمة⁽¹³⁾ التي تستتبع من نموذج (CAPM) تتلخص في أن:

- ١- المقياس المناسب لدرجة المخاطرة الكلية للمحفظة هو التباين أو الانحراف المعياري.
- ٢- المقياس المناسب لدرجة المخاطرة المنتظمة (السوقية) لأي أداة استثمارية هو معامل «البيتا» الناتج من تحليل بيانات العائد من هذه الأداة الاستثمارية مع بيانات العائد من مؤشر السوق طبقاً لأساليب تحليل الانحدار.
- ٣- المخاطرة المنتظمة (السوقية) للمحفظة هي المتوسط المرجح للمخاطر السوقية لمجموعة الأدوات الاستثمارية التي تشتمل عليها المحفظة.
- ٤- السعر المناسب لأي ورقة مالية يتأثر إلى حد كبير بسعر العائد عديم المخاطرة.

(12) G. M. Frankfurter, H. E. Phillips and J. P. Seagle, Performance of the Sharpe Portfolio Selection Model, A Comparison, *Journal of Finance and Quantitative Analysis*, Vol. XI, 2, June 1976, pp. 195-199.

(13) G. Caslineau, and A. Madonsky, Standard and Poor's 500 Stock Index Futures Evaluation Tables, *Financial Analysts Journal*, Nov-Dec. 1983, pp. 68-70.

وبينما نماذج تسعير رأس المال (CAPM) تفترض أن هناك معامل حساسية واحد وهو «البيتا»، وأن هذا المعامل يمثل مقدار حساسية العائد الفعلي من أي أداة استثمارية (R_i) للتغير في مستوى العائد عديم المخاطرة (F) طبقاً لاعتبار معين يخلص في أنه يجب أن يكون هناك علاوة أو قسط نظير قبول المستثمر لاستثمار أمواله في مثل هذه الأدوات الاستثمارية ذات المخاطرة، وأنه بناءً على ذلك يمكن أن تأخذ هذه العلاقة^(١٤) الصورة:

$$R_i = E_i + \hat{b}_i F + e \quad (7)$$

حيث (E_i) هي الجزء الثابت للعائد من هذه الأداة الاستثمارية.
 (\hat{b}_i) معامل الانحدار ويتمثل فيه مقدار حساسية العائد من هذه الأداة الاستثمارية للتغيرات في مستوى العائد عديم المخاطرة.

(F) هي العائد عديم المخاطرة ويتمثل فيه الجزء المنتظم.
(c) تمثل الخطأ العشوائي ومتوسطه الصفر أما تباينه فيتمثل فيه الجزء غير المنتظم من هذه العلاقة.
ومن هنا فإن نظرية المراجحة (الموازنة)^(١٥) (Arbitrage Pricing Theory) قد قامت بتجزئه هذا العنصر المنتظم (F) إلى أربعة أجزاء رئيسة على أساس أن العائد من أي أداة استثمارية يتتأثر في الحقيقة وبطريقة مباشرة بأربعة من العوامل الاقتصادية الهامة، والمتمثلة في التغير في الرقم القياسي العام لنفقة المعيشة ($F1$)، والتغير في مستوى الإنتاج الصناعي ($F2$)، والتغير في مستوى العائد المقابل للمخاطرة ($F3$)، والتغير المستمر في سعر الفائدة الشائع ($F4$)، ولذلك فإنه يمكن أن تأخذ هذه العلاقة الصيغة التالية^(١٦):

$$R_i = E_i + [b_1 F_1 + b_2 F_2 + b_3 F_3 + b_4 F_4] + e \quad (8)$$

إن كلاً من هذه العناصر الموجودة في وسط هذه المعادلة (8) هي نواتج ضرب قسط العائد المقابل لكل من هذه العناصر الاقتصادية الأربع الهامة في معامل الحساسية المرتبط بهذا العنصر الاقتصادي وعلى ذلك فإن الأصول التي لها نفس معامل «البيتا» في نموذج (CAPM) قد تكون لها معاملات حساسية مختلفة طبقاً لهذه العوامل الاقتصادية الأربع، والتي تنتظم بالنسبة لها جميع

(14) M. E. Blume, and I. Friend, A New Look at the Capital Asset Pricing Model, *Journal of Finance*, March. 1973, pp. 19-33.

(15) G. Huberman, A Simple Approach to Arbitrage Pricing Theory, *Journal of Economic Theory*, October, 1982, pp. 183-184.

(16) R. Roll, and S. A. Ross, Op. Cit., p. 16.

الأدوات الاستثمارية بالسوق، ومن هنا فقد توجد اختلافات ظاهرة بين سلوك مستثمر وآخر طبقاً لأهداف كل منهم ومقدار تأثيره بكل من هذه العوامل الاقتصادية الهامة^(١٧)، فعلى سبيل المثال فإن المنشأة الاستثمارية قد تنفق مصاريف قليلة نسبياً على الطعام إذا ما قورن ذلك بما يصرفه المستثمر العادي نسبياً على طعامه، وعلى ذلك فقد تفضل مثل هذه المنشأة رقم بيتاً عالي للإنتاج الصناعي، بينما المستثمر العادي قد يهتم أكثر برقم «بيتا» للتغير في الرقم القياسي العام لنفقة المعيشة أكثر من اهتمامه برقم بيتا للإنتاج الصناعي، هذا ولقد قدم بعض الكتاب^(١٨) تقديرًا للعائد المتوقع من أي سهم طبقاً للبيانات التاريخية عن العائد من الأسهم المختلفة في الولايات المتحدة وذلك باستخدام العلاقة رقم (6)، وكانت خلاصة ذلك التقدير أنه إذا كان معامل «البيتا» مقاربًا للصفر كان العائد الناتج من الأداة مشابهاً إلى حد كبير للعائد عديم المحاطرة (R_F)، أما إذا كان معامل «البيتا» = ٥، فإن العائد من الأداة الاستثمارية مساوياً للمقدار ($R_F + 1.2$)، فإذا أصبح معامل «بيتا» مساوياً للواحد الصحيح كان العائد المناسب في هذه الحالة ($R_F + 2.4$)، كذلك إذا أصبح هذا المعامل ١,٥ كان العائد المناسب في هذه الحالة هو ($R_F + 3.6$). وهكذا، وهنا تجدر الإشارة إلى أن أرقام «البيتا» في الأسواق المالية الدولية كانت أغلب قيمها محصورة بين -٢,٥ إلى +٠,٥ ولم تتمثل الأرقام السالبة التي تقترب من (-١) إلا نسبة ١٦٪ من عدد الأسهم التي شملتها الدراسة وهو ٤٣٥٧ سهم^(١٩).

لقد تعرضنا بإيجاز للنظرية الحديثة لتوزيع المحفظة، وذلك من خلال أعمال كل من ماركوفونتر وشارب، كما تناولنا نموذج تسعير رأس المال ونظرية المراجحة بين العوامل الاقتصادية المختلفة التي تؤثر على العائد المتوقع من الأدوات الاستثمارية، وكانت خلاصة ذلك أن هذه الأساليب كان لها فضل كبير في فتح آفاق جديدة لحل مشكلة توزيع المحفظة، كما أنها لخصت مشكلة المحفظة في عاملين أساسيين، وهما العائد المتوقع ودرجة المحاطرة المتضمنة، وأن هدف المحفظة هو تعظيم العائد وتدنيه درجة المحاطرة، والسؤال الآن هو: ما هي هذه الطرق والبرامج التي يمكن استخدامها لتحقيق هدف التوزيع الأمثل للمحفظة؟

(17) P. H. Dybing, An Explicit Bound on Deviations from Arbitrage Pricing Theory in a Finite Economy, *Journal of Financial Economics*, Dec. 1983, pp. 483-486.

(18) M. J. Schwinamer, and E. Malca, *Pension and Institutional portfolio Management*, N.Y., Preager Publishers Inc, 1976, p. 97.

(19) M. E. Blume, On the Assessment of Risk, *Journal of Finance*, Vol. 26, 1, March 1971, p. 6.

٣ - أهم أساليب البرمجة الرياضية المستخدمة في توزيع المحفظة

إن مشكلة توزيع نسب المحفظة بين الأدوات الاستثمارية المختلفة بهدف الحصول على أكبر عائد ممكن في ظل أقل مخاطرة ممكنة وطبقاً لقيود معينة، من الصعب حلها دون الاستعانة بأساليب البرمجة الرياضية، حيث تقدم هذه الأساليب الحل الأمثل للمشكلات التي تتكون من عدة متغيرات وقيود هيكلية ودالة هدف، ويكون المطلوب هو إيجاد قيمة هذه المتغيرات التي تحقق القيود الهيكلية وتحصل دالة الهدف أكبر أو أصغر ما يمكن، ومن هنا كانت هناك بعض القيود التي يلزم إضافتها لموديل البرمجة التربيعية لماركرووتر أو لموديل خط الانحدار لشارب، أي إنه علاوة على وجود دالة الهدف لتعظيم العائد، والقييد الخاص بتقدير درجة المخاطرة، فإنه يجب أن يتضمن البرنامج المستخدم قيدين هامين آخرین على الأقل، ويجب أن يكونا واضحين في كل تطبيق لهذه النماذج وهذين

القيدين هما:

$$(1) \quad X_i \geq 0$$

$$(2) \quad \sum_{i=1}^N X_i = 1$$

أما القيود الأخرى فيمكن إيرادها طبقاً لرغبة محلل الاستثمار وحسن تقديره للهدف الذي يسعى إليه، وبخصوص المدخل الكمي الذي يستخدمه الحاسوب الآلي حل هذه المشكلة سواء كان ذلك هو أسلوب البرمجة التربيعية أو أسلوب البرمجة الخطية، فهذه برامج يمكن الحصول عليها بسهولة، ولا يحتاج استخدامها إلى مهارة رياضية عالية من المستخدم، والمطلوب فقط هو تفهم المدخلات الضرورية وكيفية الاستفادة من المخرجات، ويمكن لمن يرغب تفهمها أكثر لأساليب البرمجة الرجوع إلى كتاب (Wagner^(٢٠))، أما النماذج التطبيقية الأخرى التي تحدى الإشارة إليها، فإن أهم هذه النماذج هو الموديل الذي قدمه (Stone 1973)، حيث قدم ستون رؤيا جديدة لتوزيع المحفظة على أساس تقرير حل المشكلة باستخدام البرمجة الخطية ومن خلال تعظيم دالة هدف لها معلمتين (q_1, q_2) وذلك طبقاً لقيود خطية، وصيغة هذا الموديل الذي قدمه ستون هو كما يلي^(٢١):

المهدف هو تعظيم دالة الهدف (Z) (Maximize)

(20) H. M. Wagner, *Principles of Operations Research*, New Jersey, Englewood Cliffs, Prentice-Hall, Inc., 1969.

(21) B. K. Stone, A Linear Programming Formulation of the General Portfolio Selection Problem, *Journal of Financial and Quantitative Analysis*, September 1973, pp. 623-626.

$$Z = \sum_{i=1}^N X_i E_i - q_1 S_m \sum_{i=1}^N X_i b_i - q_2 \sum_{i=1}^N X_i^2 V_i \quad (9)$$

حيث (q_1, q_2) تأخذ قيمًا محصورة بين $(0, \infty)$
وذلك طبقاً لقيود معينة تتضمن: (Subject to)

$$(1) \quad \sum_{i=1}^N X_i = 1$$

$$(2) \quad X_i \geq 0 \quad i = (1, 2, 3, \dots, N)$$

وحيث (X_i) هي النسبة المستثمرة من المحفظة في الاستثمار (i)

(E_i) هي العائد المتوقع من الاستثمار (i)

(S_m) الانحراف المعياري للعائد المتوقع من مؤشر السوق (m)

(b_i) هي معامل الانحدار للعائد المتوقع من الأداة الاستثمارية (i)

(V_i) التباين المقدر للعائد من الاستثمار (i) غير المرتبط بمؤشر السوق

(N) عدد المكونات أو الأسهم المرشحة لمحفظة الاستثمار.

(q_1) المعامل الذي يطلب المستثمر لكي يقبل بهذا الانحراف المعياري عن رقم السوق (أي كبديل لقبول المخاطرة المنتظمة للأداة الاستثمارية).

(q_2) المعامل الذي يطلب المستثمر لقبول التباين المستقل وهو عنصر المخاطرة غير المنتظمة (الداخلية).

وعلى ذلك فإنه بالنسبة لأي قيم معطاة لكل من (q_1, q_2) فإنه يوجد حل محدد واحد لتوزيع المحفظة، هذا ويمكن أن يتضمن هذا النموذج كذلك حلًا للمشكلة في حالة وجود قيود على الحد الأعلى للنسبة المستثمرة في أي عنصر، وذلك عن طريق وضع ترتيب تناظري لأنواع المختلفة المرشحة للمحفظة طبقاً لقيمة المؤكدة للعائد (Certainty Equivalent) وباستخدام العلاقة:

$$(CE_i = E_i - V_i P_i)$$

وحيث (P_i) هي الحد الأعلى للنسبة المسموح بها في النوع (i)

وحيث $(0 \leq X_i \leq P_i)$

وحيث (E_i) هي العائد المتوقع

وحيث (V_i) هي التباين المتوقع لنوع (i)

بناءً عليه يقوم النموذج باستثمار أكبر مما يمكن السماح به من النسبة المقررة من تلك الأسهم طبقاً لترتيبها التنازلي من حيث هذا العائد المؤكّد (CE_i)، هذا ويجدر بنا أن ننوه إلى أن التوزيع هنا قد لا يكون هو بالضبط نفس التوزيع الناتج من استخدام أسلوب آخر كأسلوب البرمجة التربيعية، حيث يأخذ التوزيع هنا بذلك الترتيب التنازلي وليس طبقاً للتسلسل في قائمة الأسهم المرشحة للمحفظة، ومن هنا يمكن أن تتضمن المحفظة الموزعة طبقاً لأسلوب (Stone) توزيعاً معيناً للأسهم بالمحفظة قد لا يتضمنه بالضرورة استخدام أسلوب آخر لتوزيع المحفظة.

كذلك لقد قدم كل من (Juker & Defaro 1975)^(٢٢) حلّاً مشكلاً لتوزيع المحفظة باستخدام نفس المعلومات والتعريفات التي قدمها ستون، ولقد أخذ هذا النموذج الصورة المختصرة التالية:

Maximize Z

$$Z = \sum_{i=1}^N X_i E_i - \sum_{i=1}^N X_i^2 V_i \quad (10)$$

كذلك تعتمد هنا قيم V_i , E_i على العلاقات:

$$(a) E_i = E_i - q_1 S_m \hat{b}_i \quad (11)$$

$$(b) V_i = q_2 V_i \quad (12)$$

وهذا النموذج يحقق هدف تعظيم دالة الهدف طبقاً لهذه القيود، كما أنه في حالة وجود قيود أخرى على الحد الأعلى للنسبة المستثمرة في أي نوع من الأدوات الاستثمارية المرشحة للمحفظة، فإنه يضاف قيد ثالث يتضمن مثل هذه الشروط، وبفرض أن قيد الحد الأعلى هو (P_i) على نسبة التوزيع (X_i 's) فإنه يوضع على صورة ($P_i \leq X_i$) حيث $[i = (1, 2, 3, \dots, N)]$.

أما نموذج البرمجة الخطية متعدد الأهداف، "Multi-Objective L.P. Model"^(٢٣) فإن دالة هدف هذا النموذج تتضمن هدفي تعظيم العائد إلى أعلى قدر ممكن وتدني المخاطر إلى أدنى درجة ممكنة وذلك كهدفين متافقين في نفس الوقت. كما يستخدم هذا النموذج أيضاً معامل «البيتا» كمقاييس لدرجة المخاطرة المنتظمة (السوقية) ويأخذ هذا النموذج الصورة التالية:

- (22) J. V. Juker and C. Defaro, A Simple Algorithm for Stone's Version of the Portfolio Selection Problem, *Journal of Financial and Quantitative Analysis*, December, 1975, pp. 860-867.
- (23) M. H. Habshi, The Use of Mathematical Probability and Related Techniques in Selecting Investment Portfolios, Thesis submitted for the degree Doctor of Philosophy, Faculty of Science, Sheffield, 1977, pp. 362-365.

المطلوب تعظيم دالة الهدف (Z_1)

$$Z_1 = \sum_{i=1}^N u_i X_i \quad (13)$$

حيث u_i هو العائد المتوقع من الأداة الاستثمارية (i)

وكذلك تدنية دالة الهدف (Z_2)

$$Z_2 = \sum_{i=1}^N b_i X_i$$

حيث b_i هي مقياس لدرجة المخاطرة السوقية عند الاستثمار في الأداة (i)

حيث X_i هي النسبة المستثمرة في النوع

مع إضافة القيود المعتادة وهي:

$$(1) \quad \sum_{i=1}^N X_i = 1$$

$$(2) \quad X_i \geq 0$$

حيث $i = (1, 2, 3, \dots, N)$

أما القيود الأخرى فقد يوضع قيد على العائد الكلي من المحفظة بحيث لا يقل عن حد معين يمثل الحد الأدنى المطلوب من العائد عند الاستثمار في مثل هذه الأدوات الاستثمارية، كما قد يوضع قيد على درجة المخاطرة السوقية بحيث لا تزيد عن رقم معين يمثل رغبة المستثمر من جهة تقبله لهذه المخاطرة السوقية، وعلى ذلك تكون:

$$\sum_{i=1}^N b_i X_i \leq M_2, \quad \sum_{i=1}^N R_i X_i \geq M_1$$

حيث (M_1, M_2) تمثل هذين الحدين المفترضين.

لقد ركزنا هنا على استعراض بعض نماذج البرمجة الخطية والبرمجة التباعية، ويجدر التنويه إلى أن هناك بالطبع بعض النماذج الأخرى التي لا مجال هنا لاستعراضها، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر نموذج برمجة الأهداف (Goal Programming) والذي قدمه (Lee and Chesser) (٢٤) غير أن هذا النموذج مثل معظم النماذج الحديثة في الدول الغربية يستخدم كذلك معامل «البيتا» المرتبط بالمؤشرات المالية العامة، كما ظهرت هناك نماذج جمعت بين أسلوبي (Markowitz and Sharpe) تم دمج العناصر الإيجابية لكل من هذين الأسلوبين في نموذج واحد، غير أن هذا الدمج لم

(24) S. M. Lee, and D. L. Chesser, Goal Programming for Portfolio Selection, The *Journal of Portfolio Management*, Spring 1980, pp. 22-26.

يكن له في الواقع من ناحية التطبيق العملي أي حظ يذكر، كما تحدى الإشارة إلى أنه توجد الآن العديد من أرقام «البيتا» التي تقدمها المؤسسات الاستثمارية المختلفة في الدول الغربية، وأشهر هذه الأرقام بالولايات المتحدة على سبيل المثال لا الحصر (Standard and Poor's Beta, Dow Jones Beta, Value Line Beta, Merril Lynch Beta, (Beta, (Mier Stateman 1981)^(٢٥)) وبالمطبع فإن هناك بعض الاختلافات بين هذه الأرقام، كما توجد دراسات للعلاقات بين هذه الأرقام التي يتم نشرها عن طريق المؤسسات المتخصصة في نشر المعلومات المالية، وعلى سبيل المثال، فلقد قام (Mier Stateman 1981) بدراسة العلاقة بين أرقام «البيتا» لذين المقياسين الآخرين (L, M, L, & V.) وشملت الدراسة أرقام ١٩٥ شركة، ٦٠ مفردة بيانات عن رقم «بيتا» لكل شركة وكانت العلاقة بين هذين الرقمين والمستنبطة من هذه الدراسة هي:

$$b_{M,L} = 0.127 + 0.279 b_{V,L}$$

وبالمطبع فإن السبب في وجود بعض هذه الاختلافات بين أرقام البيتا لهذه المؤسسات المختلفة يعود أساساً إلى اعتماد كل من هذه المقياسات على أرقام مختلفة ممثلة للعائد من السوق طبقاً للمؤشرات المالية العامة المستخدمة في كل منها.

كذلك هناك من الكتاب (٢٦) من يرى أن المؤشرات المالية العامة المشهورة لا تمثل السوق تماماً ومنهم (Richard Ro, Edward Miller) ويجربون دراسة سلوك جميع أسهم السوق. كما يقتربون أن تشمل هذه الدراسة سلوك الأسهم خلال مدة تتراوح ما بين (١٠ - ١٢ عاماً) وهذا ما تم الاسترشاد به فعلاً في هذا البحث، هنا ويجدر بنا أن ننوه إلى أن الأسهم العاديّة التي يتم تسويقها في أي بلد ليست جميّعاً محل نشاط مستمر في حركة البيع والشراء، ومن هنا كان من أولى واجبات محل الاستثمار أن يقوم بترشيح أسهم معينة للمحفظة الاستثمارية، تكون محل نشاط دائم حيث تقاس درجة سيولة السهم بمعدل الدوران وهو $\frac{\text{عدد الأسهم المتداولة من هذا النوع}}{\text{عدد الأسهم المصدرة}}$ فإن درجة سيولة السهم تساهم في ارتفاع قيمته السوقية حيث يفضل المستثمرون عادة الأسهم ذات السيولة المرتفعة مقارنة بالأسهم ذات السيولة المنخفضة^(٢٧)، ومن هنا يمكن أن يتم اختيار التوزيع المناسب للمحفظة من بين هذه الأسهم المفضلة، ومرحلة إعداد قوائم الاستثمار هذه يتم التعبير عنها بنماذج قرارات الاستثمار وتمثل أحد المراحل الهامة الالزامية لتجهيز المدخلات.

(25) M. Stateman, "Betas Compared, Merrill Lynch VS Value Line, Journal of Portfolio Management, Spring 1981, pp. 41-44.

(26) F. Amling, Op. Cit., pp. 590-591.

(27) D. R. Harrington, *Modern Portfolio Theory and the Capital Asset Pricing Model*, N. J., Prentice Hall Inc., 1983, p. 64.

٤ - نماذج قرارات الاستثمار

تتطلب نماذج قرارات الاستثمار تجميع المعلومات عن الشركات العامة في كل قطاع أو صناعة، كما تتطلب معلومات عن الاقتصاد القومي ووقعاته في المستقبل، والمدف هنا هو إعداد قائمة بالأسماء العادية التي يمكن القول بأنها أوراق مالية مرغوب الاستثمار فيها، كما يتطلب الأمر مجموعة من المعلومات والبيانات المالية يتم إدخالها إلى الحاسوب الآلي في صورة كمية، ويلزم القيام بتحليل هذه التنبؤات باعتبارها إحدى المدخلات الضرورية لتحقيق التوزيع الأمثل للمحفظة، ورسم الاستراتيجيات الخاصة بالاستثمار والقيام بالمقارنات، أي إن أساس عملية توزيع المحفظة هو قاعدة البيانات (٢٨) (DATA BANK)، وهناك بعض الشروط الظاهرة التي يجب مراعاتها عند اختيار الأسهم المرشحة للاستثمار، منها أن تكون الشركة صاحبة السهم مملوكة لعدد كبير من المساهمين، وأن تكون للسهم جاذبية خاصة عند المستثمرين وبسببها يتم تداول هذه الأسهم باستمرار، هذا مع مراعاة تحديث مثل هذه البيانات من آن لآخر حيث تكون هذه القائمة هي القاعدة التي تنطلق منها عملية اختيار المحفظة المثلث.

كما يتطلب الأمر وجود برنامج يتم على أساسه توزيع المحفظة، فعلى سبيل المثال إذا كان هدف المستثمر زيادة ثروته الرأسمالية بصرف النظر عن العائد الدوري، فإن اختيار الأسهم هنا يجب أن يتم على أساس تفضيل الشركات التي تتجه لتدعم رأس المال دون إجراء توزيعات مغربية، وهذا بالطبع ينعكس في صورة ارتفاع مستمر في القيمة السوقية للسهم يتحقق عنه أرباح رأسمالية، أما إذا كان هدف المستثمر هو العائد الدوري فإن الاختيار يجب أن يقع على الشركات التي تقدم عائدًا دورياً مشجعاً (٢٩)، وقد لا يفرق المستثمر بين العائد الدوري والعائد الرأسمالي باعتبارهما وجهان لأداة استثمارية واحدة وهي السهم، وفي مثل هذه الحالة ينظر إلى العائد الكلي.

(28) L. R. Scheavina, and S. Courbt, *A Practical Application of Operational Research in Stock Market Investment*, Amsterdam, North Holland Publishing Co., 1977, pp. 407-408.

(٢٩) محمد علي حافظ، الخدمات المصرفية الحديثة، اتحاد المصارف العربية، القاهرة، ١٩٧٤، ص ص ٤٨-٤٥.
 * من أشهر البرامج المستخدمة في التطبيقات العملية بالولايات المتحدة برنامج BACKFILE (BACKFILE) وبرنامج BACK UP) وهذه برامج خاصة بإعداد المدخلات الضرورية كما يوجد برنامج MARKOW (MARKOW) وهو يستخدم أسلوب ماركوفتز لتوزيع المحفظة وبرنامج SHARPE) وهو يستخدم أسلوب شارب، كذلك توجد برامج أخرى من أهمها برنامج SHARPLIN (SHARPLIN) ويتميز بعدم استثمار نسبة أكثر من ٥٪ في أي نوع مرشح للمحفظة وبرنامج SIMFUND (SIMFUND) وهو أحد البرامج يقدم النتائج المتوقعة من الاستثمار لمدة تصل إلى ٦٠ عاماً (F. Amling. Op. pp. 496-98).

نخلص من ذلك إلى أن القرار الاستثماري الخاص بتوزيع المحفظة يجب أن يتضمن الأنواع المختارة من الأسهم، والنسبة التي ستوضع في كل منها، كما يستعان بالحاسب الآلي لإيجاد الحل الأمثل لمشكلة المفاضلة عند اتخاذ القرار الاستثماري بين عنصري العائد ودرجة المخاطرة في ظل القيود المطلوبة.

كذلك يجدر أن ننوه بأنه في التطبيق العملي لا يجب إجراء جميع العمليات الحسابية باليد، حيث توافر برامج الحاسوب الآلي الخاصة بمثل هذه العمليات^{*}، وهي معدة أساساً لخدمة مثل هذه الأغراض كل ما هو مطلوب من محلل الاستثمار أن:

- ١ - أن يتفهم ما هي المدخلات الالزامية للبرنامج الذي ينوي استخدامه.
- ٢ - أن يتفهم نتائج وخرجات هذا البرنامج المستخدم.
- ٣ - أن يدرك مدى تحقيقه للأهداف التي ينشدها.

ويجب أن لا يعتقد البعض أن وجود الحاسوب الآلي وتوفّر البرامج الرياضية الجاهزة لتحليل المدخلات قد جعلت من عملية توزيع المحفظة عملية شبه روتينية، فهذا بعيد عن الحقيقة، فهناك حاجة ماسة لتفهم تلك الطرق والأساليب الحديثة وإلا كانت النتيجة مخرجات مضللة، ولن تتحقق مثل هذه الأساليب الكمية في مثل هذه الحالة أكثر مما تتحققه أي عملية للتوزيع العشوائي، كذلك يلزم تجميع البيانات التاريخية خلال مدة زمنية مناسبة، وتعتبر المدة من (١٠-١٢ سنة) مدة معقولة إذا كان الأساس قائماً طبقاً للعائد الشهري، فإنه يلزم ٦٠ مفردة بيانات، وبالنسبة للأساس الأسبوعي يلزم ١٥٠ مفردة، وبالطبع هذه ليست أمور تحكمية بل تعتبر مبادئ عامة لإمكان التطبيق الناجح لهذه الأساليب الموضوعية، هذا وتجدر الإشارة إلى أن التركيب الأمثل للمحفظة باعتباره هدفاً استراتيجياً يجب ألا ينظر إليه أبداً باعتباره تركيباً ثابتاً ودائماً، بل يجب أن يتوازن ويتناءم على الدوام مع التغير في ظروف وأوضاع الاستثمار من جهة، ومع أهداف المستثمر من جهة أخرى، كما يجب أن يعطي الفرصة للحصول على أكبر عائد ممكن في ظل القيود المفروضة.

٥ - التوزيع الأمثل لخفة مكونة من عنصرين

تعتمد المخاطرة الكلية للمحفظة المكونة من عنصرين على الوزن المخصص للاستثمار في كل من هذين العنصرين (X_1, X_2)، كما تعتمد أيضاً على الانحراف المعياري للعائد المتوقع من كل منهما (S_1, S_2)، ومعامل الارتباط بينهما (P_{12})، وعلى ذلك يمكن التعبير عن درجة مخاطرة مثل هذه المحفظة البسيطة بالعلاقة:

$$V_p = X_1^2 S_1^2 + X_2^2 S_2^2 + 2X_1 X_2 P_{12} S_1 S_2 \quad (15)$$

وحيث أن التغير $P_{ij} S_1 S_2 = C_{ij}$ لذا فإنه يمكن كتابة العلاقة السابقة على الصورة:

$$V_p = X_1^2 S_1^2 + X_2^2 S_2^2 + 2X_1 X_2 C_{12} \quad (16)$$

حيث : (V_p) هي تباين المحفظة (p)

(X_1) النسبة المستثمرة في الأداة الاستثمارية الأولى.

(X_2) النسبة المستثمرة في الأداة الاستثمارية الثانية.

(C_{12}) التغير بين العائد من الأداة الاستثمارية الأولى والثانية.

ونعرض الآن تطبيقاً مبسطاً يتم فيه الاعتماد على التفاضل الجزئي للحصول على الوزن المناسب لكل من هذين العنصرين، وذلك في ظل أدنى درجة مخاطرة ممكنة، ونفترض هنا أن بيانات المدخلات لهذين الاستثماريين كانت كالتالي:

الأداة الاستثمارية	العائد المتوقع (Er)	التبابن (S^2)	التغير (C_{12})
(١)	٠,٠٤	٠,٠١	-٠,٠١
(٢)	٠,١٠	٠,٠٩	

على ذلك تكتب العلاقة السابقة على الصورة:

$$V_p = .01X_1^2 + .09X_2^2 + 2X_1 X_2 (-0.01)$$

وباستخدام أسلوب دالة لاجرانج (The Lagrangian Function) وإجراء التفاضلات الجزئية للدالة (Z)، ومساواة كل من هذه التفاضلات الجزئية بالصفر ينتج أن:

$$Z = 0.01X_1^2 + 0.09X_2^2 + 2X_1 X_2 (-0.01) - W(1 - X_1 - X_2)$$

حيث (W) هو مضاعف لاجرانج "Lagr. Multiplier" وكذلك تكون:

$$\frac{\partial Z}{\partial X_i} 2X_1(0.01) + 2X_2(-0.01) + W = 0$$

$$\frac{\partial Z}{\partial X_i} 2X_2(0.09) + 2X_1(-0.01) + W = 0$$

$$\frac{\partial Z}{\partial W} X_1 + X_2 - 1 = 0$$

وحيث إن ($X_2 = X_1 - 1$) باعتبار أن المحفظة مكونة من عنصرين فقط وبالتالي ينبع في

التفاضلات الجزئية السابقة ينتهي أن:

$$0.04 X_1 + W = 0.02$$

$$0.20 X_1 - W = 0.18$$

وبكل هاتين المعادلين الآتيين ينتهي أن ($X_2 = 0.167$, $X_1 = 0.833$)

وهذا هو التوزيع المناسب الذي يحقق أقل تباين للمحفظة (Minimum Variance Portfolio)

وكذلك إذا ما افترضنا حدوث تغير في قيمة التباين للعائد المتوقع مع بقاء التغير كما هو، فإن نتائج توزيع المحفظة بين هذين العنصرين سوف تتلخص طبقاً لذلك في الجدول التالي:

توزيع المحفظة		(C_{ij})	التغير (S_j^2)	التباين (S_i^2)	البيان	رقم المحفظة
X_2	X_1					
٠,١٦٧	٠,٨٣٣	٠,٠١-	٠,٠٩	٠,٠١	١	
٠,٠٤٧	٠,٩٥٣	٠,٠١-	٠,٤٠	٠,٠١	٢	
٠,٢٥٠	٠,٧٥٠	٠,٠٣-	٠,٠٩	٠,٠١	٣	
٠,١٠٠	٠,٩٠٠	صفر	٠,٠٩	٠,٠١	٤	

(٣٠) يمكن التعويض عن ($X_2 = X_1 - 1$) في العلاقة الأصلية:

$$V_p = X_1^2 S_1^2 + X_2^2 S_2^2 + 2X_1 X_2 S_{12}$$

فنتيج العلاقة

$$V_p = X_1^2 S_1^2 + S_2^2 - 2X_1 S_2^2 + X_1^2 S_2^2 + 2X_1 S_{12} - 2X_1^2 S_{12}$$

ويأخذ المشتقية الجزئية بالنسبة إلى (X_1) للحصول على أقل محفظة من حيث قيمة التباين "M.V.P" نستنتج أن:

$$2X_1 S_1^2 - 2S_2^2 + 2X_1 S_2^2 + 2S_{12} - 4X_1 S_{12} = 0$$

$$\left[X_1 = \frac{S_2^2 S_{12}}{S_1^2 + S_2^2 - 2S_{12}} \right] \text{ حيث}$$

وبنفس الطريقة يمكن الحصول على قيمة (X_1) وبالتعويض في هذه العلاقة باستخدام البيانات السابقة تنتهي الأوزان المثلثي التي تحقق أقل تباين للمحفظة وهذه طريقة أخرى لمعرفة التوزيع المناسب إذا ما نظرنا لهذا تدنية المخاطرة فقط.

وتوضح المحفظة الثانية ماذا حدث عندما زادت قيمة تباين العنصر الثاني، فلقد زاد تركيز الوزن بالمحفظة وبشكل أكبر على العنصر الأول، كما توضح المحفظة الثالثة ماذا حدث عندما نقصت قيمة التغاير، أما المحفظة الرابعة فتوضح التوزيع عندما كان التغاير صفرًا، وبالطبع كان التوزيع هنا في تناسب عكسي تماماً مع قيمة التباين لهذين العنصرين، و كما هو معروف فإن العلاقة التي تربط بين التغاير والانحراف المعياري هي أن معامل الارتباط:

$$\frac{C_{ij}}{S_i S_j} = \left(P_{ij} \right)$$

حيث (C_{ij}) هي التغاير "Covariance" بين العنصرين i, j
 S_i, S_j هي الانحراف المعياري "Standard Deviations" للعنصر i, j

لقد قمنا في هذا العرض السابق بتدرية تباين المحفظة للحصول على أقل تباين للمحفظة "M.V.P" وكان هناك عائد معين متوقع من كلا العنصرين وهو $E(r_2) = 0.10$, $E(r_1) = 0.04$, غير أنها ركزنا هنا فقط على تدنية التباين ولم ندخل عنصر العائد هذا في الحساب، وتوزيع المحفظة ينظر لمد夫 تعظيم العائد كما ينظر للقيود الخاصة بتدنية درجة المخاطرة، كما أن تعظيم العائد إلى أعلى قدر ممكن في ظل تدنية درجة المخاطرة إلى أقل قدر ممكن أو بأسلوب آخر تدنية المخاطرة إلى أقل قدر ممكن في ظل كل معدل معين من العائد هو هدف هذه المحفظة المثلثي، وبالطبع يلزم هنا الموازنة بين درجة المخاطرة ومعدل العائد لاختيار المحفظة المناسبة لكل مستثمر طبقاً لأفضلياته بالنسبة للعائد ودرجة المخاطرة. ولعل هذا يوضح مدى أهمية استخدام البرامج الرياضية في حل مثل هذه المشكلة، كذلك تجدر الإشارة إلى أنه إذا كانت المحفظة الثنائية التركيب يمكن فهمها من خلال مسطح ذو بعدين، فإن المحفظة المكونة من ثلاثة أنواع من الأسهم تحتاج في تمثيلها إلى فراغ ثلاثي الأبعاد، وهكذا تكون المحفظة ذات التكوينات الأربع في حاجة لفراغ رباعي الأبعاد، ومن هنا يحتاج حل مشكلة توزيع المحفظة المتعددة التكوين إلى برامج رياضية يتم فيها استخدام الحاسوب الآلي ليتحقق هدف الاستثمار المنشود.

٦ - النماذج المقدمة للتوزيع الأمثل لمحفظة أسهم عادية في دولة نامية

أولاً: النموذج الأول

فروض النموذج

- ١- يفترض النموذج أن متوسط العائد من الأسهم العادية طبقاً للبيانات التاريخية هو أفضل تقدير للعائد المتوقع منها مستقبلاً، وأن التغيرات في هذا العائد هي مقاييس جيد لدرجة المخاطرة المرافقة لهذا العائد المتوقع، وعلى ذلك سوف يتم استخدام التباين أو الانحراف المعياري كمقاييس لدرجة المخاطرة المرافقة لهذا العائد.
- ٢- المستثمر هنا ليس رافضاً لقبول المخاطرة، ولكنه في حالة تساوي المخاطرة فإنه يفضل العائد الأعلى وفي حالة تساوي العائد، فإنه يفضل المخاطرة الأقل.
- ٣- تتلخص المشكلة العامة للتوزيع المحفظة في أن المستثمر رغب في استثمار أمواله في بعض الأصول ذات المخاطرة لكل منها عائد متوقع معين وهذا متغير عشوائي، وأن هدف المستثمر هو تعظيم دالة منفعة وزيادة ثروته طبقاً لبعض قيود خاصة⁽³¹⁾ بهذا النوع من الاستثمار.
- ٤- مخاطرة المحفظة هي عبارة عن المجموع المرجح لتباينات مكوناتها، بالإضافة إلى المجموع المرجح للتغيرات بين كل نوعين مختلفين مشتركين في هذه المحفظة، وعلى ذلك سوف يتم حساب درجة المخاطرة الكلية هنا باستخدام مصفوفة التباين والتغيير، ومن هنا يلزم حساب التباين لكل مكونات المحفظة، والتغيير بين كل نوع وآخر من هذه المكونات بالإضافة إلى النسبة المستثمرة في كل منها - وهذا متغير.
- ٥- قرار الاستثمار يجب أن يبيّن هنا في صورة عائد متوقع معين من المحفظة ودرجة مخاطرة معينة مرتبطة بهذا العائد، أو بعبارة أخرى هناك عدد معين من الأسهم مرشح للاستثمار، وتوجد محفظة تتضمن كمية محددة من رأس المال نرحب في استثمارها في هذه الأسهم بحيث تكون المحفظة الناتجة ذات كفاية.

(31) J. S. Pang, A Parametric Linear Complementarity Technique for Optimal Portfolio Selection with a Risk Free Asset, *Journal of Operations Research*, August 1980, p. 924.

نخلص من ذلك إلى أن هدف المحفظة هو تعظيم العائد طبقاً لقيود معينة أهمها قيد تدنية درجة المخاطرة، ونظرًا للظروف الخاصة بالاستثمار في الأسهم في المملكة العربية السعودية من حيث أن الدولة تضمن عائداً على أسهم شركات الخدمات قدره ٧٪، وحيث إن الاستثمار في الأسهم العادي الأخرى في المملكة يتضمن مخاطرة أكبر، هذا مع الأخذ في الاعتبار العائد عديم المخاطرة الشائع بالمملكة وهو حوالي ٤,٥٪، وأرقام التضخم المتدنية والتي كانت بالسابق خالل السنوات (٣٢) المست الأخيرة، لذلك فقد تم وضع قيد على الحد الأدنى المطلوب للعائد (Required Rate of Return) من الأسهم وتم تقدير ذلك الحد الأدنى بـ ٨,٥٪، وهذا في رأينا مناسب للظروف الحالية الخاصة بالاستثمار في الأسهم بالمملكة، طبقاً لهذه الفرضيات فإنه يمكن هنا استخدام نموذج للبرمجة الخطية، يهدف إلى تعظيم دالة المهد للعائد من الأسهم من خلال قيود خطية خاصة بتدنية درجة المخاطرة وذلك بالإضافة إلى القيود الأخرى المعتادة وبعض قيود خاصة أخرى تتعلق بأهداف المستثمر وتفضيلاته.

مدخلات هذا النموذج

١ - العائد الكلي من سهم معين هو العائد الدوري بالإضافة إلى العائد الرأسالي الناتج من التغير في القيمة السوقية للسهم وعلى ذلك تكون:

$$R_t = [(P_t - P_{t-1} + D_t) / (P_{t-1})]$$

حيث P_t هي القيمة السوقية للسهم آخر العام (١)

حيث P_{t-1} هي القيمة السوقية للسهم أول العام

حيث D_t هي العائد الدوري في السنة (٢)

حيث R_t هي العائد الكلي من السهم في السنة (١)

وقد تم إعداد جدول للعائد من الأسهم السعودية (٣٣) خلال الفترة (١٣٩٨-١٤٠٩هـ) كما تم حساب المتوسط الحسابي للعائد من كل سهم معين طبقاً للقاعدة:

(٣٢) يستخدم معدل العائد من صكوك الخزانة (Treasury Bill) كتعبير عن العائد عديم المخاطرة وهذا شائع في الدول الغربية، كما يستخدم معدل العائد من الودائع بالبنوك وهذا شائع في الدول النامية. كذلك تجدر الإشارة إلى أن أرقام التضخم في المملكة للسنوات التي شملتها الدراسة كانت كالتالي طبقاً لنقارير مؤسسة النقد العربي السعودي للأعوام ١٩٧٨-١٩٨٨م.

السنة	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	المتوسط
رقم التضخم٪	١١,٢١	١١,٢١	١,٨٨	٢,١	٢,٩٦	٤,٩-	٤,٩-	٣,١-	٣,١-	١,٤-	٠,٨-	٠,٠١٢٢٧

(٣٣) انظر جدول العائد من الاستثمار بالأسهم السعودية – ملحق البحث (رقم ١)

$$\bar{R}_{i,t} = 1/11 \sum_{t=1}^{11} R_{i,t}$$

وتم اعتبار أن هذا هو العائد المتوقع من هذا السهم المعين، كما تم إيجاد متوسط العائد السنوي من الأسهم باستخدام القاعدة:

$$\bar{R}_{i,t} = \frac{1}{40} \left[\sum_{j=1}^{40} R_{j,t} \right]$$

وتم اعتباره عائداً متوقعاً من السوق.

٢- تم إيجاد الانحرافات في كل سنة ولكل سهم عن هذا العائد المتوقع، كما تم تربيع هذه الانحرافات وجمعها وإيجاد التباين والتغير وذلك باستخدام مجموعة البرامج (SAS) برنامج Covariance Matrix، وكانت المخرجات هي مصفوفة التباين والتغير للأسهم المرشحة للمحفظة (٣٤) -وحيث إن $\sigma^2 = \text{تباين} / \text{ن}$ فإن هذه المصفوفة تكون مربعة ومتماثلة- كذلك حيث إن عدد الأسهم المرشحة للمحفظة هو ($n = 40$) لذلك سيكون عدد التباينات «٤٠»، أما عدد التغيرات فإنه يساوي $\frac{n(n-1)}{2} = 780$ تغير، ويمثل قطر هذه المصفوفة التباينات كما تمثل بقية عناصر هذه المصفوفة التغيرات بين الأسهم المختلفة المرشحة للمحفظة وذلك طبقاً للعلاقات:

$$\text{تباين العائد من كل سهم} = \text{Var}R_i = 1/n \sum_{i=1}^N (R_i - \bar{R}_i)^2$$

$= \text{التغير بين كل سهمين مرشحين للمحفظة}$

$$\text{Cov}(R_i, R_j) = [\text{Corr}(R_i, R_j)] [S_{R_i} S_{R_j}]$$

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه نظراً لحداثة سوق الأسهم في المملكة من جهة وللظروف الخاصة بالمملكة من ناحية كونها دولة حديثة التطور من جهة أخرى لذلك، فإن الشركات التي أمكن تجميع بياناتها كاملة خلال تلك المدة هي ٤٠ شركة (٣٥) من بين ٦٢ شركة مساهمة، هذا ولقد تم الاعتماد بالنسبة لبيانات الفترة (١٤٠٩-١٤٠٥هـ) على نشرات الأسهم التي تصدرها مؤسسة النقد العربي السعودي، أما الفترة السابقة التي لم يوجد فيها مصدر رسمي لأسعار تداول الأسهم فقد تم الاعتماد فيها على بيانات أقسام الأسهم في البنوك الوطنية وهي تمثل في رأينا الواقع إلى حد كبير.

٣- أعد البرنامج الخطى لتعظيم دالة الهدف طبقاً لقيود محددة ووضعت بعض درجات المخاطرة (K) وتم الحصول على المحفظة المثلى لكل درجة معينة من المخاطرة.

(٣٤) انظر مصفوفة التباين والتغير للأسهم السعودية – ملحق البحث (رقم ٣).

(٣٥) السيد إبراهيم الدسوقي – تقدير العائد ودرجة المخاطرة – مرجع سابق – ص ٥١.

ونعرض في الجدولين التاليين رقم ١/أ، ورقم ١/ب بعضًا من هذه المحفظة المثلية طبقاً لدرجات مخاطرة محددة - علماً بأنه لم يتم وضع أي قيود على الحدود العليا للنسبة المستثمرة وذلك في الجدول رقم (١/أ) - أما في الجدول رقم (١/ب) فلقد تم وضع بعض قيود على الحد الأعلى للنسبة المستثمرة في أي سهم، واستخدمت حزمة البرامج الجاهزة - البرنامج الخطي "PROG" وهو ضمن مجموعة "IMSL MATH / LIBRARY" وذلك لإيجاد ناتج توزيع المحفظة في كل حالة وصورة البرنامج الخطي للنموذج الأول المقدم هي كما يلي:

(١) «غوجج البرنامج الخطي الأول لتوزيع محفظة الأسهم» A Parametric L.P.

Model

Maximize Z

$$Z = \sum_{i=1}^{40} r_i x_i \quad \text{حيث}$$

حيث r_i متوجه أفقى يمثل العائد السنوي المتوقع من كل من هذه الأسهم المرشحة للمحفظة

حيث X_i متوجه رأسى يمثل النسبة المستثمرة في كل نوع مرشح للاستثمار

$$(x_1, x_2, x_3, \dots, x_{40} \geq 0)$$

$$r_1 = [+ 0.29907 \quad + 0.12519 \quad + 0.08735 \quad + 0.057051 \quad | \quad x_1 \\ + 0.161365 \quad + 0.0515863 \quad + 0.295288 \quad + 0.073303 \quad | \quad x_2 \\ + 0.162993 \quad + 0.14576 \quad + 0.08599 \quad + 0.170 \quad | \quad x_3 \\ + 0.24698 \quad - 0.00328 \quad + 0.01012 \quad + 0.035567 \quad | \quad .. \\ - 0.0479802 \quad + 0.073614 \quad - 0.12346 \quad + 0.03819 \quad | \quad .. \\ + 0.00502 \quad + 0.0485 \quad - 0.04456 \quad - 0.02977 \quad | \quad .. \\ + 0.01207 \quad + 0.10598 \quad + 0.132357 \quad + 0.11703 \quad | \quad .. \\ + 0.008507 \quad + 0.10911 \quad - 0.028392 \quad - 0.022458 \quad | \quad .. \\ - 0.022556 \quad + 0.023979 \quad - 0.00084 \quad + 0.11949 \quad | \quad .. \\ + 0.04232 \quad + 0.12942 \quad + 0.13593 \quad + 0.129648] \quad | \quad x_{40}$$

Subject to the constraints:

$$(1) \quad \sum_{i=1}^{40} x_i = 1$$

$$(2) \quad \sum_{i=1}^{40} r_i X_i \geq 0.085$$

$$\begin{aligned}
 3. & \quad + 0.0644 X_1 + 0.0248 X_2 + 0.0469 X_3 + 0.0348 X_4 \\
 & \quad + 0.0299 X_5 + 0.0369 X_6 + 0.0654 X_7 + 0.0422 X_8 \\
 & \quad + 0.0216 X_9 + 0.0184 X_{10} + 0.0465 X_{11} - 0.0088 X_{12} \\
 & \quad + 0.0036 X_{13} + 0.0219 X_{14} + 0.0035 X_{15} + 0.0405 X_{16} \\
 & \quad - 0.0032 X_{17} + 0.0209 X_{18} + 0.0199 X_{19} + 0.0236 X_{20} \\
 & \quad + 0.0496 X_{21} + 0.0295 X_{22} + 0.0008 X_{23} - 0.0062 X_{24} \\
 & \quad + 0.0055 X_{25} + 0.0285 X_{26} + 0.0294 X_{27} + 0.0275 X_{28} \\
 & \quad + 0.0137 X_{29} - 0.0042 X_{30} + 0.0376 X_{31} + 0.0372 X_{32} \\
 & \quad + 0.0143 X_{33} - 0.0020 X_{34} + 0.0286 X_{35} + 0.0523 X_{36} \\
 & \quad - 0.0015 X_{37} - 0.0047 X_{38} + 0.0096 X_{39} + 0.0053 X_{40} \leq K
 \end{aligned}$$

$$\begin{aligned}
 4. & \quad + 0.02478 X_1 + 0.13897 X_2 + 0.01271 X_3 + 0.08417 X_4 \\
 & \quad + 0.0635 X_5 + 0.0933 X_6 + 0.0246 X_7 + 0.0621 X_8 \\
 & \quad + 0.1597 X_9 + 0.0811 X_{10} + 0.0196 X_{11} - 0.0346 X_{12} \\
 & \quad + 0.0113 X_{13} + 0.0251 X_{14} + 0.0198 X_{15} - 0.0097 X_{16} \\
 & \quad - 0.0093 X_{17} + 0.0508 X_{18} + 0.0253 X_{19} + 0.0373 X_{20} \\
 & \quad + 0.0827 X_{21} + 0.0136 X_{22} - 0.0294 X_{23} + 0.0390 X_{24} \\
 & \quad + 0.0230 X_{25} + 0.0259 X_{26} + 0.0255 X_{27} + 0.0285 X_{28} \\
 & \quad + 0.0010 X_{29} - 0.0035 X_{30} + 0.0387 X_{31} + 0.0135 X_{32} \\
 & \quad - 0.0074 X_{33} + 0.0173 X_{34} + 0.0352 X_{35} + 0.0304 X_{36} \\
 & \quad + 0.0059 X_{37} - 0.0017 X_{38} - 0.0117 X_{39} - 0.0148 X_{40} \leq K
 \end{aligned}$$

5.

وهكذا تستمر هذه القيود من القيد رقم ٣ إلى القيد رقم ٤ طبقاً للأرقام الواردة في مصفوفة التباين والتغابير الموضحة في ملحق هذا البحث - أما القيد الأخير فهو يتعلق بقيمة (K) حيث (K) هي درجة المخاطرة المحددة للمحفظة وقد أمكن وضع الحد الأعلى لقيمتها طبقاً للتباين المرافق لأكبر عائد متوقع من الأسهم المرشحة^(*): $43.K \leq 0.0644$

كما أعطت (K) قيمًا مختلفة أخرى وتوضح الجداول التالية توزيع المحفظة في كل حالة:

^(*) انظر ملحق البحث (رقم ٢).

جدول رقم ١/أ

توزيع المحفظة في حالة عدم وجود حدود عليا على النسبة المستمرة
(طبقاً لمقياس درجة المخاطرة الكلية)

العائد المتوقع من المحفظة (\tilde{r}_p)	سهم رقم (١٣) السعودية للزيوت والسمن الصناعي		سهم رقم (١) البنك العربي الوطني		درجة المخاطرة الكلية المحددة (K)	الحد الأدنى للعائد المطلوب %	رقم المحفظة
	نسبة التوزيع (X_{13})	العائد (R_{13})	نسبة التوزيع (X_1)	العائد (R_1)			
٠,٩٩٩١	صفر	٠,٢٤٦٩٨	١,٠-	٠,٢٩٩١	٦,٤٤	٨,٥	١
٠,٢٩٥٣	٠,٠٧٢٤	٠,٢٤٦٩٨	٠,٩٢٧٦	٠,٢٩٩١	٦,٠	٨,٥	٢
٠,٢٨٦٧	٠,٢٣٦٨	٠,٢٤٦٩٨	٠,٧٦٣٢	٠,٢٩٩١	٥,٠	٨,٥	٣
٠,٢٧٨٢	٠,٤٠١٣	٠,٢٤٦٩٨	٠,٥٩٨٧	٠,٢٩٩١	٤,٠	٨,٥	٤
٠,٢٦٩٦	٠,٥٦٥٨	٠,٢٤٦٩٨	٠,٤٣٤٢	٠,٢٩٩١	٣,٠	٨,٥	٥
٠,٢٦١٠	٠,٧٣٠٣	٠,٢٤٦٩٨	٠,٢٦٩٧	٠,٢٩٩١	٢,٠	٨,٥	٦
٠,٢٥٦٧	٠,٨١٢٥	٠,٢٤٦٩٨	٠,١٨٧٥	٠,٢٩٩١	١,٥	٨,٥	٧
٠,٢٥٥٤	٠,٨٣٦٨	٠,٢٤٦٩٨	٠,١٦٣٢	٠,٢٩٩١	١,٠	٨,٥	٨
٠,٢٥٣٨	٠,٨٦٩٨	٠,٢٤٦٩٨	٠,١٣٠٢	٠,٢٩٩١	٠,٧٠	٨,٥	٩
٠,٢٥٣٢	٠,٨٨٠٢	٠,٢٤٦٩٨	٠,١١٩٨	٠,٢٩٩١	٠,٦٠	٨,٥	١٠

٢- يعيش العاطل العاطل للأسماء المسموأة في حاله وجود عدوى على مساحة المستند وليكون العطان درجة الخطأ الكلية

(۱/۱) مدل زبان

ثانياً: النموذج الثاني

علاوة على الفرض الأساسية التي تضمنها النموذج الأول، فإن هذا النموذج الثاني قد تميز باستخدام أسلوب تحليل الانحدار (Regression Analysis)، حيث يعتمد على معامل «البيتا» كمؤشر هام للمخاطر السوقية، وأهمية معامل «البيتا» كمؤشر للمخاطر المنتظمة لا يمكن إنكارها^(٣٦) نظراً لأن عنصر المخاطرة السوقية هو أهم العناصر التي ينبغي مراعاتها بينما عناصر المخاطرة المالية (غير المنتظمة) تمثل إلى إلغاء بعضها بعضًا في الحفاظ ذات الكفاءة التي تأخذ ببدأ التوزيع كأساس، حيث تلغى بعض عوامل التحيز تأثير البعض الآخر، وتكون النتيجة المنطقية هي معامل «البيتا» للمحفظة غير متحيز، وعلى هذا فإنه من الناحية التطبيقية يمكن التعامل مع معامل «البيتا»، المتوقع للمحفظة بدرجة كبيرة من الثقة، هذا ويرى "Blume"^(٣٧) أن تحسب معاملات «البيتا» طبقاً للأساس السنوي وعلى أساس بيانات ١٢ سنة وهذه هي الخبرة التي تم الاسترشاد بها عند إعداد مدخلات هذا النموذج - كذلك نظراً لأن المؤشرات في المملكة العربية السعودية لم تتطور بعد التطور الكافي الذي يجعل من الممكن الاعتماد عليها في التحليل، ولا توجد حتى الآن مؤشرات مالية عامة تحمل صفة الانتظام ودبوومة النشر. لذلك فإن البديل المستخدم هنا كمؤشر للسوق هو المتوسط التاريخي للعائد من الأسهم السعودية خلال المدة الخاضعة للدراسة ١٣٩٨ - ٤٠٩^(٣٨) هـ وسوف يتم اعتباره مؤشرًا عامًا للعائد من أدوات السوق، بناء على ذلك يمكن استخدام أسلوب تحليل الانحدار، وتحليل بيانات العائد من كل سهم مع البيانات الممثلة للسوق طبقاً للنموذج الخطي البسيط:

$$R_{it} = a_i + \hat{b}_{i,t} R_{m,t} + e_{i,t}$$

حيث: ($\hat{a}_{i,t}$) هي الجزء الثابت الذي لا يعتمد على أحوال السوق ($\hat{b}_{i,t}$) هي معامل الانحدار ويمثل حساسية العائد من السهم (i) للعائد من مؤشر السوق (m) وتمثل فيه قيمة المخاطرة السوقية (المنتظمة). ($R_{m,t}$) الرقم الممثل للعائد من مؤشر السوق.

($e_{i,t}$) الخطأ العشوائي ومتوسطه الصفر وتبينه يتمثل منه الجزء غير المنتظم (المخاطرة المالية). ومن هنا أمكن توفير متوجه لأرقام كل من b, a للأسهم السعودية^(٣٩) ، كل متوجه يحتوي على ٤٠ عنصر وبذلك يكون مجموع بيانات المدخلات (٨٠) مفردة بيانات بينما في النموذج السابق كانت هناك ١٦٠٠ مفردة بيانات، والعائد المتوقع من المحفظة هنا يتبع باستخدام العلاقة:

(36) R. A. Levy, "On the Short Term Stationarity of Beta Co-efficients, *Financial Analysts Journal*, Nov-Dec. 1971, p. 55.

(37) M. E. Blume, Op. Cit., p. 9.

(38) انظر جدول معاملات b, a للأسهم السعودية - ملحق البحث (رقم ٤).

$$(\tilde{r}_{p,t}) = \sum_{i=1}^n X_i \hat{a}_i + \left(\sum_{i=1}^n X_i \hat{b}_i \right) E(\tilde{r}_{m,t})$$

كما تكون درجة المخاطرة المنتظمة للمحفظة ($\hat{b}_{p,t}$) هي:

$$\hat{b}_{p,t} = \left[\left(\sum_{i=1}^{40} \hat{b}_i X_i \right) s^2 \tilde{r}_{m,t} \right]$$

وعلى ذلك تكون صورة البرنامج الخطى لهذا النموذج كالتالى:

(ب) نموذج البرنامج الخطى الثاني

Maximize R_p

حيث (R_p) هو العائد من المحفظة

$$R_p = \sum_{i=1}^{40} r_i x_i$$

حيث (r_i) متوجه أفقى للعائد المتوقع من الأسهم المرشحة للمحفظة.

حيث (x_i) متوجه رأسى للنسبة المستثمرة في الأسهم المرشحة.

S.T

$$(1) u \geq X_i \geq 0$$

$$(2) \sum_{i=1}^N X_i = 1$$

$$(3) \sum_{i=1}^{40} r_i x_i \geq 0.085$$

$$(4) \sum_{i=1}^{40} b_i x_i \leq (L)$$

حيث : (i) $[1,2,3,\dots,40] = [i]$

(ii) هي الحد الأعلى للنسبة المستثمرة في أي عنصر (i)

(L) هي الحد الأعلى لدرجة المخاطرة المنتظمة للمحفظة مقاسة بمعامل «البيتا».

(\hat{b}_i) هي متوجه أفقى بأرقام «البيتا» كمقاييس لدرجة المخاطرة المنتظمة في العنصر (i).

هذا ولقد كان متوجه أرقام «البيتا» المستنبط من الجدول رقم ٤ (ملحق البحث) هو كما يلي:

[1.423	+1.875	+1.24	+1.986
+2.129	+2.057	+1.67	+1.96
+2.094	+1.81	+0.9903	-0.138
+0.302	+1.027	+0.408	+1.45
+0.659	+1.526	+1.197	+1.339
+2.27	+0.776	+0.344	+0.177
+0.219	+0.862	+1.011	+0.998
+0.338	+0.214	+0.989	+0.847
+0.246	+0.635	+0.982	+1.306
+0.258	+0.1471	+0.106	-0.012]

كما أخذت كل من (L, u) قيمًا معينة ونعرض فيما يلي بعضًا من هذه المخطط المثلث الناتجة من تطبيق هذا النموذج الأخير:

التوزيع الأمثل لخطة أسهم عادلة في دولة نامية

"يُنْهَى العَمَانِيُّونَ لِلْأَسْمَاءِ السَّمَوَاتِيَّةِ حَالَةً مَوْجُودٍ عَلَى النِّسَبَةِ الْمُسْتَشْرِفَةِ"
بيان رقم ١١ / بـ

٧ - ملاحظات تجدر الإشارة إليها

- ١ إن البيانات التي تم الاعتماد عليها في هذا البحث هي البيانات التاريخية للسنوات ١٣٩٨-١٤٠٩هـ ولعدد ٤٠ شركة فقط من بين ٦٢ شركة مساهمة، وذلك راجع إلى أن أغلب الشركات الباقية هي إما شركات أنشئت حديثاً ولم يتوافق عنها بعد البيانات الكافية أو شركات نادراً ما جرى تداول أسهمها، وبطبيعة الحال فإنه كان من المفضل أن تشتمل هذه البيانات على عدد أكبر من الشركات أو مدة أطول من السنوات، لكن نظراً للظروف الخاصة بالمملكة من ناحية كونها دولة حديثة النتطور فإن هذه البيانات تمثل أفضل ما أمكن الحصول عليه في الوقت الحالي.
- ٢ يتضح من هذه المحفظة المثلثي المعروضة بالجدوال أن العائد قدره ٢٩,٩٪ في ظل درجة مخاطرة كلية قدرها ٤٤٪، كما أمكن الحصول على عائد مقارب قدره ٢٩,٦٪ في ظل درجة مخاطرة سوقية قدرها ١٥٪ مقاسة بمعامل «البيتا»، ويجدر التنويه هنا أنه إذا كان معامل «البيتا» = ١,٥ فإن هذا يعني أنه إذا ارتفع العائد من السوق بمقدار ١٠٪ فإن العائد من هذه المحفظة يرتفع بمقدار ١٥٪ وكذلك إذا انخفض العائد من السوق بمقدار ١٠٪ ينخفض العائد من هذه المحفظة بمقدار ١٥٪.

كما يتضح من هذه الجداول أن العائد قد انخفض بالتدرج طبقاً لتدني درجة المخاطرة حتى أصبح ١١,٩٪ في ظل درجة مخاطرة كلية قدرها ١٥٪، كما بلغ هذا العائد ٩,٠٢٪ في ظل درجة مخاطرة سوقية قدرها ٤٠٪ مقاسة بمعامل «البيتا» علماً بأن جميع هذه المحفظة المثلثي يتحقق فيها شرط الحصول على الحد الأدنى المطلوب عند الاستثمار بالأسهم السعودية وهو ٥٪، كذلك يلاحظ من هذه الجداول أن درجة الأمان في هذه المحفظة المثلثي كانت عالية وأن العائد المتحق منها هو عائد جيد على وجه العموم إذا ما قيس ذلك بدرجة المخاطرة المختلطة.

- ٣ لقد كان الوسط الحسابي للعائد (ع) من الاستثمار بالأسهم السعودية خلال الفترة (١٣٩٨-١٤٠٩هـ) هو ٧,٩٪ وكان الانحراف المعياري للعائد ٠,١٣٢٦، كما كان متوسط العائد الحقيقي (\bar{U}) خلال هذه الفترة هو ٧,٧٦٪ وقد استخدمنا هنا القاعدة: $\bar{U} = \frac{U - \bar{U}}{1 + \sigma}$ حيث (\bar{U}) متوسط العائد الحقيقي، σ متوسط رقم التضخم، وهذا العائد يشجع على الاستثمار في الأسهم السعودية، كما أنه متافق إلى حد كبير مع الخبرة الأجنبية في هذا المجال^(٣)، حيث كان متوسط العائد من أسهم الشركات التي يضمها مؤشر (Standard & Poor's 500) خلال الفترة (١٩٧٢-١٩٨٣م) هو ٦,٨٧٪ وكان الانحراف المعياري للعائد ١٣١٨، وبالطبع قد

(39) F. Amling, 1984, op. cit., p. 529.

يختلف هذا العائد من زمن لآخر - ففي بحث سابق^(٤٠) شمل ١٢ شركة مساهمة خلال الفترة (١٤٠٠-١٤٢٢هـ) كان الوسط الحسابي للعائد من الاستثمار بالأسهم السعودية٪٢٠,٦٢ - ونظراً لأن تلك الفترة قد تميزت بأرقام عالية للتضخم حيث كان متوسط رقم التضخم٪١٥,٠٢، لذلك كان متوسط العائد الحقيقي من الأسهم السعودية خلال تلك الفترة هو٪٤,٨٧ فقط، هذا وبحد الإشارة إلى أنه إذا كان هناك مستثمر له محفظة مشابهة تماماً من حيث التكوين والوزن المؤشر معين مثل مؤشر (S&P's)^(٤١) فإن مثل هذا المستثمر يكون قد جنب المخاطرة غير المنتظمة من محفظته وتكون مخاطرته السوقية مشابهة لمخاطر السوق عموماً كما يكون العائد المتوقع من محفظته مشابهاً للعائد المتوقع من أدوات السوق عموماً طبقاً لهذا المؤثر.

٤ - كذلك فقد قمنا هنا بدراسة لنتائج عدة محافظ من الأسهم السعودية، المحفظة الأولى وزع الاستثمار فيها طبقاً لأوزان متساوية على جميع الأسهم العادية التي توافرت بياناتها خلال الفترة (١٣٩٨-١٤٠٩هـ) أما المحفظة الثانية فقد وزع الاستثمار فيها على الشركات العشر الكبرى فقط في المملكة، بينما المحفظة الثالثة قد تركزت في الأسهم المالية فقط، كذلك فقد حصصت المحفظة الرابعة للأسهم الصناعية، كما اقتصرت المحفظة الخامسة على الأسهم الزراعية(٤١) فقط، أما المحفظة السادسة فقد اشتغلت فقط على أسهم النقل والخدمات، هذا ويجد أن نشوء هذا إلى أن شركات النقل والخدمات كانت تقدم عائداً دورياً مضموناً من الدولة، وكان هذا العائد٪١٥ ثم أصبح٪١٠ والآن هو٪٧، كذلك فإن التوزيع قد تم هنا بنسب متساوية على شركات كل مجموعة، وقد تم حساب معدل العائد الكلي (الدوري والرأسمالي) طبقاً للعلاقة:

$$\left(R_t = \frac{P_t - P_{t-1} + D_t}{P_{t-1}} \right)$$

وقد تلخصت نتائج هذه المحفظة في الجدول التالي:

«معدل العائد من المحفظة المختلفة للأسهم السعودية»

خلال الفترة (١٣٩٨-١٤٠٩هـ)»

المحفظة الأولى	المحفظة الثانية	المحفظة الثالثة	المحفظة الرابعة	المحفظة الخامسة	المحفظة السادسة
٪٧,٩	٪٤,٢٤	٪١٤,٥٩	٪٦,٢٦	٪١١,١٣	٪٣,٣٧

وهذا يوضح أنه لا توجد مطلقاً أية علاقة بين كبير حجم الشركة أو ضخامة رأس مالها أو كونها ضمن مجموعة معينة من أوجه النشاط الاقتصادي وبين العائد من أسهمها، ولقد كانت

(٤٠) السيد إبراهيم الدسوقي، المخاطرة عند الاستثمار بالأوراق المالية - مجلة كلية العلوم الإدارية - جامعة الملك سعود، المجلد العاشر، ١٩٨٥، ص ص ٤٧-٨٨.

(٤١) انظر السيد إبراهيم الدسوقي، تقدير العائد ودرجة المخاطرة، مرجع سابق، ص ٢٣.

أفضل النتائج هنا للأسهم المالية ثم للأسهم الزراعية، وعلى ذلك فليس صحيحاً ما يعتقد البعض من أن الشركات الكبيرة وشركات النقل والخدمات كان لها أفضل النتائج في المملكة.

٥- إن النموذج الأول المقدم قد اعتمد في حسابه لدرجة المخاطرة الكلية على مصفوفة التباين والتغاير، ولقد كان لماركرووتر فضل استخدام مثل هذا الأسلوب، والتبسيط المقدم هنا هو قيامنا بحل مشكلة توزيع المحفظة باستخدام البرمجة الخطية بدلاً من استخدام أسلوب البرمجة التربيعية، وحل مشكلة برمجة خطية باستخدام الحاسوب الآلي يعتبر أقل تكلفة وأبسط من حل نفس المشكلة باستخدام البرمجة التربيعية، ومثل هذا التبسيط والتطور يحظى حالياً باهتمام وقبول أكثر، كما أن هذا يشكل إحدى مزايا هذا النموذج، كذلك فإن النموذج الثاني قد تم فيه الاعتماد على البيانات التاريخية للحصول على معامل «البيتا» كمقاييس لدرجة المخاطرة السوقية ومن ثم أمكن التغلب على معضلة عدم وجود مؤشرات مالية عامة كما أمكن أيضاً استخدام أسلوب البرمجة الخطية، وكان هذا النموذج أكثر تبسيطًا كما حقق وفرًا كبيراً في الجهد المبذول في إعداد المدخلات وهذا هدف متواضع نسعى للتأكيد عليه من خلال هذا البحث، والباحث هنا يعي بالطبع أن مجتمع الأسهم في المملكة محدود نسبياً وأنه في البلدان الغربية يكون تطبيق مثل هذا النموذج الأول أكثر تعقيداً (More Sophisticated) من الحالة المدروسة، ولكننا نذكر هنا بأن تركيزنا في هذا البحث هو على توزيع محافظ الأسهم في الدول النامية فقط حيث يكون عدد مثل هذه الشركات المساهمة محدوداً وحيث لا توافر المؤشرات المالية العامة، وهذه من السمات التي تفرد بها دولنا النامية وتختلف كثيراً عن سمات الاستثمار في تلك الدول الغربية المتقدمة.

٦- لقد قدمتنا هنا في هذه الجداول بعضًا من هذه المحافظ المثلثي والتي توفر لنا هدف الحصول على أكبر عائد ممكن في ظل كل درجة معينة من المخاطرة، ولقد كانت القيود المفترضة في جميع هذه المحافظ هي قيود تدرج تحت هذا المدف، كالقيود الخاصة بتحقيق حد أدنى مطلوب للعائد من المحفظة عند الاستثمار بالأسهم، أو القيود التي يستلزمها هدف التنويع باعتباره من أهم العوامل الوحيدة مراعاتها، وقد تم هذا بوضع حدود علياً على النسبة المستثمرة في أي سهم مهما كان العائد المتوقع منه، لكن هناك نوع آخر من المحافظ يربط الاستثمار فيه بمسؤوليات معينة، وهذا النوع من المحافظ قد لا يهم المستثمر العادي بقدر ما يهم بعض الهيئات المستثمرة الكبيرة التي عليها التزامات معينة كصناديق المعاشات، ولقد قدم لنا بعض الكتاب^(٤٢) تطويراً لتوزيع مثل هذا النوع من المحافظ يتم فيه الربط بين المدفوعات المقدرة للصندوق والتدفقات المالية المتوقعة من المحفظة، وهذا نوع آخر من المحافظ خارج عن نطاق هذه الدراسة.

(42) A. D. Wilkie, Portfolio Selection in the Presence of Fixed Liabilities, A Comment on the Matching of Assets to Liabilities, *Journal of Actuaries*, London, Vol. 112, 1985, p. 229.

٨ - الخلاصة

لقد قمنا في هذا البحث بإلقاء الضوء على النظرية الحديثة لتوزيع المحفظة من خلال أعمال كل من (W. Sharpe, H. Markowitz) وعلى النتائج الهامة لنموذج تسعير رأس المال (CAPM) ونظرية المراجحة (الموازنة) (APT)، كما تم استعراض أهم نماذج البرمجة الرياضية المستخدمة حل مشكلة توزيع المحفظة في الدول الغربية. وقد شمل هذا العرض بالإضافة إلى نماذج ماركوفوتز وشارب نموذج (Stone) ونموذج (Juker & Defore) وقد ظهر من هذا العرض أن هذه النماذج تستخدم أساسياً غير صالحة للتطبيق في دولنا النامية، وأنها تعتمد بصفة أساسية على مقاييس «البيتا» المرتبط بالمؤشرات المالية العامة، ومن ثم كان من الضروري وجود نماذج أخرى بديلة تصلح للتطبيق في دولنا النامية حيث لا توجد مثل هذه المؤشرات، وعليه فقد قمنا بعرض بعض النماذج البسطة للبرمجة الخطية التي يمكن استخدامها، يعتمد النموذج الأول منها على مقاييس لدرجة المحاطرة الكلية نستخدم فيه مصفوفة التباين والتغير "Var-Cov Matrix"، كما يعتمد النموذج الثاني على مقاييس درجة المحاطرة السوقية نستخدم فيه معامل «البيتا» وقد قمنا هنا بتحليل بيانات هذه الأسهم مع الأرقام المتوقعة الممثلة للعائد من السوق كبديل للمؤشرات المالية، وهنا تحدى الإشارة إلى أن عنصر المحاطرة السوقية هو أهم العناصر التي يجب مراعاتها، لأن عناصر المحاطرة الأخرى وهي «المحاطر المالية» تميل إلى إلغاء بعضها البعض في المحافظ ذات الكفاءة التي تأخذ بعداً التوسيع كأساس، كما أكدنا من خلال هذا البحث على أهمية نماذج قرارات الاستثمار باعتبارها قاعدة البيانات (DATA BANK) والتي تنطلق منها عملية توزيع المحفظة، وبهذا إلى ضرورة تفهم المدخلات اللازمة للبرنامج المستخدم لكي تحصل على مخرجات دقيقة، كما تناولنا مشكلة التوزيع الأمثل لمحفظة مكونة من عنصرين فقط وكيفية الحصول على أقل تباين ممكن لهذه المحفظة (M.V.P.)، وأوضحتنا مدى الحاجة لاستخدام الحاسوب الآلي، وإلى وجود برامج حل هذه المشكلة واختبار المحفظة المثلثي التي تعظم العائد عند كل درجة معينة من المحاطرة، ومن ثم تم عرض بعض هذه المحافظ باستخدام كل من هذين النموذجين، وتجدر الإشارة هنا إلى أن النماذج المقدمة هي نماذج تطبيقية في صورة مدخلات وخرجات، صالحة للتطبيق في الدول النامية، تقدم للمستثمر الإجابة عن التساؤل الهام الخاص بكيفية قبول العائد كمكافأة لقبول درجة أعلى من المحاطرة، كما يجدر التنويه بأن هذه المحافظ المثلثي لم يكن الاستثمار فيها مرتبطاً بأي مسؤوليات محددة، وأن هناك نوع آخر من المحافظ يربط الاستثمار فيه بالتزامات معينة (Linked Portfolio) ويتمثل هذا

النوع من المحافظ في حافظ بعض الم هيئات الاستثمارية الكبيرة كمؤسسات التأمينات الاجتماعية، حيث يجب أن تكون هناك تدفقات مالية متوقعة مقابل مجموعة محددة أخرى من المسؤوليات متمثلة في صورة مدفوعات متوقعة مستقبلاً^(٤٣)، وهذا مجال آخر يهم نوع معين من كبار المستثمرين الذين تميز محفظتهم بارتباطها بمثل هذه الالتزامات الخاصة.

هذا ويجدر بنا أن نشير قبل نهاية هذا البحث إلى أن هناك بعض السمات والظواهر للسوق المالية في المملكة التي يجب التنويه عنها، من هذه السمات ما ظهر في الفترة الأخيرة من تخصيص بعض البنوك لأسهم مجانية توزع على مساهميها، وهذا أسلوب يلقى استحساناً كبيراً من المساهمين بالملكة، علمًا بأن الشركة التي توزع أسهم مجانية تزيد في نفس الوقت من عدد الأسهم التي ستوزع عليه أرباحها، وهذا سوف يؤثر وبالتالي على القيمة السوقية لأسهم هذه الشركة، كذلك زادت بعض البنوك الأخرى من رؤوس أموالها لتبلغ الضعف عن طريق طرح أسهم جديدة، وإذا كانت الثقة في البنوك قد تساعده على بحث تسويق مثل هذه الأسهم، حيث كان للأسهم المالية أفضل النتائج كما أسلفنا، لكن السؤال الأهم سيقى وهو هل تستطيع هذه البنوك تشغيل مثل هذه الأموال بكفاءة وفعالية لكي تحقق عائدًا مناسبًا لأموال هؤلاء المستثمرين، كذلك هناك بعض الأسهم المبالغ كثيرةً في قيمتها السوقية ولا يمكن أن تمثل هذه القيمة الحقيقية لهذه الأسهم على الإطلاق، هذا بالإضافة إلى لجوء الحكومة في السنوات الأخيرة إلى وسيلة تمويل جديدة عن طريق إصدار سندات الخزينة، وهذا إجراء اقتصادي من شأنه التعزيز من سيطرة السلطات النقدية في المملكة على السيولة، كما أنه يزيد من مساهمة القطاع الخاص في مشروعات التنمية ويدخل مثل هذا التمويل في نطاق الديون الوطنية^(٤٤).

هذا وإذا كانت محافظ الأسهم عادة ما تشكل جزءاً هاماً من استثمارات بعض الم هيئات الاستثمارية الكبيرة كالبنوك وهيئات التأمين المختلفة، فإننا نلاحظ عزوفاً هنا من جانب البنوك التجارية بالملكة عن الاستثمار بالأسهم المحلية، بينما نجد هذه البنوك في نفس الوقت تقبل ويشكل

(43) A. J. Wise, Matching and Portfolio Selection, *Journal of the Institute of Actuaries*, London, Vol. 114, 1987, pp. 113-121.

(44) تستخدم عبارة الديون الوطنية بمعنى ما تقرضه الحكومة الوطنية باسم الدولة من مصادر التمويل أجنبية كانت أم محلية. والنوع الأول يتمثل في الديون الخارجية على كل البرازيل والمكسيك والأرجنتين ومصر والجزائر والمغرب - أما النوع الثاني فيتمثل في القروض التي تقرضها الحكومة من مواطنها كديون الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا وغيرها من الدول الصناعية - وهذا هو الأسلوب الذي جلت إليه حكومة المملكة - وتراكم الديون الخارجية انعكاساته معروفة أما الديون الداخلية فهي أخف وطأة بكثير.

واضح على الاستثمار بالأسهم والسنادات الأجنبيّة، ونظرة بسيطة على حجم الاستثمارات بالخارج يلقي الضوء على ذلك، فلقد كانت الأرصدة الخارجية للبنوك ٣٧,٧ بليون ريال في عام ١٤٠١هـ وقد أصبحت هذه الأرصدة ٦٧,٠٦ بليون ريال في عام ١٤٠٤هـ^(٤٥)، وإذا كان هذا يعود لسبب أو آخر، إرادياً كان أم غير إرادي، فلقد أدى هذا العزوف في فترة زمنية قريبة سابقة إلى أن تباع بعض الأسهم الوطنية بأقل من قيمتها الأساسية، وقد شمل هذا حتى شركة سابك العملاقة، ولذا فليس من المستغرب هنا أن نوصي بدراسة أسباب هذا العزوف وننادي بتشجيع مثل هذه الهيئات على الاستثمار جزء من محافظها النقدية في أسهم الشركات النامية.

كذلك من السهل أن يدرج المرء أن التنظيم الأخير للتداول قد استنفذ جميع أغراضه، ولقد حقق هذا التنظيم كثيراً من الإيجابيات لعل من أهمها، أنه حدد كثيراً من المضاربة ومنع عمليات البيع الآجل للأسهم حتى لا تنهار السوق كما حدث في أسواق دولة عربية شقيقة أخرى، كما أنه كان له أيضاً بعض السلبيات منها أن القائمين على عمليات تداول الأسهم بالبنوك هم في الحقيقة موظفين، ليس لديهم الحوافر الكافية لتشريع عملية تداول الأسهم أو خلق السوق، وعليه فقد حان الوقت لصدور تنظيم جديد يوفر إنشاء سوق مالي في المملكة، تصب فيها جميع عمليات العرض والطلب وتتلاقى في حيلة موضوعية، وعلى مسمع ومرأى من جميع المتعاملين مع السوق، وهذا في رأينا هو الحل الأمثل، علاوة على جميع الاعتبارات السابقة فإن تجرب الدول التي سبقتنا في مجال تطوير أسواقها المالية جماعها تؤكد أن السوق تتواجد حيث تلتقي الاحتياجات بالوسائل السلبية لها مباشرة، وأنه لا بديل لمثل هذا اللقاء المباشر داخل بورصة محددة الزمان والمكان، وحكومة بمحض نظم ولوائح وإجراءات تنظم عملية التداول وسير العمل وهذه هي أسمى أنواع الأسواق، كما أن الأمر يتطلب إضافة لذلك تدعيم البورصات القائمة حالياً في المنطقة العربية قبل التفكير في إنشاء بورصة مركزية على مستوى الدول العربية، فأسوق الأسهم في المنطقة لازالت صغيرة وتفتقر إلى العمق اللازم وحجم التداول بالأسواق الثانوية لازال صغيراً ولا يتناسب مع حجم الأسهم المصدرة، إن إنشاء مثل هذه البورصة العربية المتكاملة هو أمل يراود العرب جمعاً بعد أن أثبت الواقع العربي الحاجة الماسة إلى سوق عربية فعالة تنساب فيها النقود من موقع الوفرة إلى موقع الندرة وتتلاقى فيها متطلبات العرض والطلب في موضوعية وحيدة.

(٤٥) جمعة محمد عامر، نحو سياسة ملائمة للاتتمان المصري طوييل الآجل - إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية - مجلس الغرف التجارية والصناعية السعودية، ١٤٠٨هـ، ص ٧٠.

ولا يجب هنا أن يظن البعض أننا بعيدون أو بمعزل عما يحدث في الأسواق المالية الدولية، فهذه مقوله خاطئة والعكس هو الصحيح، فالتأثير واضح ومتبادل، ولم يعد المكان^(٤٦) عقبة تذكر أمام المستثمر العالمي، فعلى سبيل المثال لا الحصر لقد أعاد القطاع الخاص في المملكة فيما بين عامي ١٩٨١، ١٩٨٨ مبالغ قدرها ٦٢ مليار ريال (= ١٦,٧ مليار دولار أمريكي) ويرجع هذا بصفة أساسية إلى تحسن ظروف الاستثمار المحلي من جهة وخيالية الأمل التي منيت بها هذه الاستثمارات في الأسواق الدولية من جهة أخرى، وما يزال لدى القطاع الخاص بالخارج ٦٤ مليار دولار^(٤٧) أخرى، وهذه بالطبع تشكل مورداً آخر للسيولة يمكن الاعتماد عليه مستقبلاً، ويهمنا جميعاً كدارسين ومحليين للاستثمار لدراسة أسباب تدفق هذه الأموال للخارج، وما هي التدابير الكفيلة بوقف هجرتها وإعادة توطينها فهذه تساؤلات يلزم بحثها بعمق واستفاضة من جهة المحليين، وهنا تقدر الإشارة إلى أنه من الأهمية بمكان التمييز بين هروب رؤوس الأموال وبين التدفقات النقدية للخارج، فالهروب في رأينا يمثل ذلك الجزء من الموجودات الخارجية الذي يشك في إعادة توطينه ولا يتحقق أي عوائد تستفيد منها الدولة النامية صاحبة الشأن، وهذا هو المعنى الضيق لحركة الأموال، بينما لا يشمل الهروب تلك المحفظة الاستثمارية التي تبحث عن عوائد أفضل في الخارج لمواطني دول لا تفرض أي قيود على التحويلات مثل دول الخليج العربي، لأنه إذا تحسن العائد المتوقع من الاستثمارات المحلية وتحسن ظروف وفرص هذا الاستثمار فإن هذه الأموال ستسارع بالعودة مرة أخرى إلى موطنها الأصلي حيث الاستثمار أكثر أماناً واستقراراً، وحيث يمكن تجنب الآثار السيئة للتضخم والتغير في أسعار الصرف فمحافظة الاستثمار بالعملات الأجنبية تتغير نتائجها كثيراً عندما تعود هذه المحفظة مرة أخرى للعملة المحلية، فإذا ما أضفنا لذلك أن هذه الدول الصناعية لا ترحب كثيراً باستثمار هذه الأموال في أصول حقيقة ولا تشجع سوى الاستثمار غير المباشر الذي يساعدها على معالجة الخلل في موازينها الجارية، وأنه ظهر هناك في الأفق الغربي تيار مضاد وعدائي لاستثمار مثل هذه الأموال في أصول رأسمالية باعتباره ظاهرة يجب أن تقاوم وينبع تناميها بكل الوسائل والأسباب، لتبيّن لنا مدى حاجة ورغبة هذه الأموال في الاستثمار المحلي.

(٤٦) حكمت شريف النشاشيبي: التكامل المالي العالمي - ندوة المصرفين العرب في لندن، مجلة قضايا واتجاهات، عدد ١٨، إبريل ١٩٧٧، ص ٢٩.

(٤٧) التقرير السنوي - إدارة الأبحاث الاقتصادية والإحصائية - مؤسسة النقد العربي السعودي، الرياض، ١٤٠٨هـ، ص ١٥.

وهكذا نرى أن الدول التي تفرض قيوداً على أسعار الصرف والتحويلات الخارجية فإن ودائع مواطنيها في الخارج تتغير من الناحية الواقعية أموالاً هاربة، بينما تتدحرج تدفقات رؤوس الأموال من منطقة الخليج إلى الأسواق العالمية تحت بند الاستثمار بالخارج ولا تعتبر أموالاً هاربة، أما دوافع هجرة الأموال فممتعددة ومعروفة، من أهمها تفاقم العجز المالي للدولة وترامك الديون وزيادة أرقام التضخم وانخفاض العائد من الاستثمار، هذا ولقد بلغت الموجودات الأجنبية لدول الأوبك طبقاً لإحصاءات بنك إنكلترا في منتصف ١٩٨٨ نحو ٤٥٥,٥ مليار دولار أمريكي وحصة دول مجلس التعاون الخليجي منها ٣٤١,٦ مليار دولار و٦٥٪ منها في صورة قنوات استثمارية سائلة، وتتركز هذه الاستثمارات من الناحية المكانية في السوق الأمريكية والبريطانية ثم بقية الدول الغربية، كما يستثمر جزء منها في اليابان والمراكز المالية الأخرى في جنوب شرق آسيا، وهنا تبرز الحاجة ماسة ويتوحّب علينا جميعاً البحث لتوفير القنوات الاستثمارية المناسبة التي تشجع هذه الأموال على العودة وتجذبها لإعادة التوطين، ولن يكون ذلك بدون تبني استراتيجيات استثمارية واعية، توفر مجالات توظيف متعددة لمحافظة الاستثمار، مقبولة في أشكالها وسبيلتها وعوائدها أسوة بال المجالات المتاحة لهذا المستثمر على المستوى الدولي. والله الموفق.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- حافظ، محمد علي، الخدمات المصرفية الحديثة – اتحاد المصارف العربية، القاهرة، ١٩٧٤ .
 الدسوقي، السيد إبراهيم، المحاطرة عند الاستثمار بالأوراق المالية -مجلة العلوم الإدارية- جامعة الملك سعود- الجلد العاشر، ١٩٨٥ ، ٤٧-٨٨ .
 الدسوقي، السيد إبراهيم، تقدير العائد ودرجة المخاطرة -دراسة خاصة للأسهم السعودية، مركز البحوث - كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، ١٩٨٨ .
 عامر، جعفر محمد، نحو سياسة ملائمة للاتتمان المصري طويل الأجل - إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية- مجلس الغرف التجارية والصناعية السعودية، ١٤٠٨ هـ .
 الشنائي، حكمت شريف، التكامل المالي العالمي -ندوة المصرفين العرب في لندن، مجلة قضايا واتجاهات - المركز الوطني للمعلومات المالية والاقتصادية- وزارة المالية والاقتصاد الوطني - السعودية، عدد ١٨ ، أبريل ١٩٨٧ م .

ثانياً : المراجع الأجنبية

- Amling, F., Investments, An Introduction to Analysis and Management, Fifth Edition, N.J., Prentice Hall Englewood Cliffs, 1984.**
- Blume M. E. and Friend, I., A New look at the Capital Asset Pricing Model, Journal of Finance, March 1973, 19-33.**
- Blume, M. E., On the Assessment of Risk, Journal of Finance, Vol. 26, 1., March 1971, 6-19.**
- Caslinea, G., and Madonsky, A., Standard and Poor's 500 stock Index, Futures Evaluation Tables, Financial Analysts Journal, Nov.-Dec, 1983, 68 - 77.**

- Dybuig, P. H.**, An Explicit Bound on deviations from Arbitrage pricing Theory in Finite Economy, *Journal of Financial Economics*, Dec. 1983, 483-489.
- Fama, E. F.**, Foundation of Finance, Portfolio Decisions and Securities Prices, N.Y., Basic Books Inc Publishers, 1976.
- Frankfurter, G. H., Phillips, H. E., and Seagle, J. P.**, Performance of the Sharpe Portfolio Selection Model, A Comparison, *Journal of Financial and Quantitative Analysis*, Vol, 11, 2, June 1976, 186-199.
- Friend, I., and Blume, M.**, The Demand for Risky Assets, *American Economic Review*, December 1975, 900-918.
- Habashi, M. H.**, The use of Mathematical Probability and Related Techniques in Selecting Investment Portfolios, Thesis Submitted for the degree of Doctor of Philosophy, Faculty of Social Science, Sheffield, 1977.
- Harrington, D. R.**, *Modern Portfolio Theory and the Capital Asset pricing Model*, N.J. Englewood Cliffs, Prentice Hall Inc., 1983.
- Hill, R.**, an Algorithm for Counting the number of Possible Portfolios given linear restrictions on the Weights, *Journal of Financial and Quantitative Analysis*, September 1977, 20-32.
- Huberman**, A Simple Approach to Arbitrage pricing Theory, *Journal of Economic Theory*, October 1982, 172-186.
- Juker, J. V., and Defaro, C.**, A Simple Algorithm for Stone's Version of the Portfolio selection problem, *Journal of Financial and Quantitative Analysis*, December 1975, 857-867.
- Lee, S. M., and Chesser, D. L.**, Goal Programming for Portfolio Selection, *The Journal of Portfolio Management*, Spring 1980, 20-28.
- Levy, R. A.**, On the Short Term Stationarity of Beta Co-Efficients, *Financial Analysts Journal*, Nov-Dec. 1971, 47-56.
- Markowitz, H. M.** Portfolio Selection, *Journal of Finance*, Vol. 7, 1, March 1992, 77-97.
- Markowitz, H. M.**, Portfolio Selection, *Efficient Diversification of Investment*, Yale University Press, 1959.
- Pang, J. S.**, A Parametric Linear Complementarity Technique for Optimal Portfolio Selection with a risk Free Asset, *Journal of Operations Research*, August 1980, 921-932.
- Roll, R., and Ross, S.**, The Arbitrage Pricing Theory Approach to strategic Portfolio planning, *Financial Analysts Journal*, May-June, 1984, 14-18.
- Rosenberg, B., and Guy, J.**, Beta and Investment Fundamentals *Financial Analysts Journal*, July-August 1976, 67-79.
- Ryan, T. M.**, *Theory of Portfolio Selection*, London, The Macmillan Press LTD, 1978.
- Scheavina, L. R., and Courbt, S.**, *A Practical Application of Operational Research in Stock Market Investment*, Amsterdam, North Holland Publishing Co., 1977.
- Schwinamer, M. J., and Malca, E.**, *Pension and Institutional Portfolio Management*, N.Y., Preager Publishers Inc., 1976.
- Sharpe, W. F.**, A Linear Programming Approximation for the general Portfolio Analysis Problem, *Journal of Financial and Quantitative Analysis*, Dec. 1971, 1263-1275.
- Sharpe, W. F.**, *Portfolio Theory and Capital Markets*, N.Y., MC Graw-Hill Co., 1970.
- Stateman, M.**, Betas Compared, Merrill lynch VS Value line, *Journal of Portfolio Management*, Spring 1981, 41-44.
- Stone., B. K.**, A Linear programming Formulation of the general portfolio selection Problem, *Journal of Financial and Quantitative Analysis*, September 1973, 623-639.
- Tobin, J.**, Liquidity Preference as Behavior Towards Risk, *Review of Economic Studies*, Vol. 26, 1, Feb. 1958, 61-72.
- Wagner, H. M.**, Principles of Operations Research, N.J., Englewood Cliffs, Prentice Hall Inc., 1969.
- Wilke, A. D.**, Portfolio selection in the presence of fixed liabilities, A comment on the Matching of Assets to liabilities, *Journal of the Institute of Actuaries*, London, Vol. 112, 198, 221-229.
- Wise, A. J.**, Matching and portfolio Selection, *Journal of the Institute of Actuaries*, London, Vol. 114, 1987, 113-121.

الملاحق

ملحق رقم (١)

جدول العائد من الاستثمار للاسهم السعودية في السنوات المختلفة ١٣٩٨ - ١٤٠٩ هـ (ن = ١١)

ملاحظات: (١) (٠٠٪) لم يتم تداول الاسهم خلال تلك الفترة

(٢) تم حساب العائد السنوي باستخدام القاعدة $-1 - \frac{P_{t+1} + D_t}{P_t}$

(٢) تم حساب المائد السنوي باستخدام القاعدة ١ - $R_t = \frac{P_t}{P_1}$ حيث (R_t) هو المائد في السنة t ، (P_t) هو القيمة السوقية

للهم في بداية السنة $t+1$ هي القيمة السوقية في نهاية السنة t , D_t هي المائد السري الموزع) .

(٢) متوسط العائد لكل شركه على حده $R_i / 11$ ومتوسط العائد لكل سنه على حده $\bar{R}_i = \frac{1}{11} \sum_{j=1}^{40} R_j$ حيث $(i = 1, 2, 3, \dots, 11)$ $i = (1, 2, 3, \dots, 40)$

ملحق رقم (٢)

"ترتيب الأفضلية في الاستئجار لمعرف الشركات المساهمة السعودية"

رقم السheet	اسم الشركة الماسمة	الإمداد المتوقع E(R)	Var(R) (σ²)	S.D. الانحراف المعياري σ (σ)	E(R)	σ	E(R)	ترتيب الأفضلية
١	البنك العربي الوطني	٩٩٦٧	٣٤٢٤	٥٨٦	٥٧٧٧	٣٧٧٧	٣٧٧٧	٦
٢	البنك السعودي العربي	٩٥١٥	٣٢١٧	٥٧٥	٣٧٧٧	٣٧٧٧	٣٧٧٧	١٤
٣	البنك السعودي العربي	٩٣١٥	٣٧٧٥	٥٧٥	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٧٧٦	١١
٤	بنك القاهرة المصري	٩٣٠٥	٣٧٧٥	٥٧٥	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٧٧٦	١٥
٥	البنك السعودي الهولندي	٩٢٦٧	٣٧٧٦	٥٧٥	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٧٧٦	١٣
٦	البنك السعودي الجارجي المتحد	٩٢٤٦	٣٧٧٦	٥٧٥	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٧٧٦	١٦
٧	بنك الرسائل	٩٢٤٣	٣٧٧٦	٥٧٥	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٢٢
٨	البنك السعودي للاستثمار	٩٢٢٧	٣٧٧٦	٥٧٥	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٢٢
٩	البنك السعودي الفرنسي	٩٢٢٩	٣٧٧٦	٥٧٥	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٢٣
١٠	بنك الجزيرة السعودي	٩٢٢٩	٣٧٧٦	٥٧٥	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٢٤
١١	تركية سابك	٩٢٠٩	٣٧٧٦	٥٧٥	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٢٥
١٢	الاسدنة العربية	٩١٧٠	٣٧٧٦	٥٧٥	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٢٦
١٣	السعودية للتنمية والمن الصناعي	٩١٦٩	٣٧٧٦	٥٧٥	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٢٧
١٤	الخزف السعودي	٩١٣٢	٣٧٧٦	٥٧٥	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٢٨
١٥	سوق التجارة والصناعة	٩١٢٣	٣٧٧٦	٥٧٥	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٢٩
١٦	الاستثمار العربي الحمودة	٩٠٧٧	٣٧٧٦	٥٧٥	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٠
١٧	الاستثمار السعودي (العام)	٩٠٦٩	٣٧٧٦	٥٧٥	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣١
١٨	استث بنبع	٩٠٤٦	٣٧٧٦	٥٧٥	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٢
١٩	استث الجنوب	٩٠٣٦	٣٧٧٦	٥٧٥	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٣
٢٠	استث القصيم	٩٠٢٩	٣٧٧٦	٥٧٥	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٤
٢١	استث البليدة	٩٠٢٧	٣٧٧٦	٥٧٥	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٥
٢٢	السماقي العربي السعودي	٩٠٢٦	٣٧٧٦	٥٧٥	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٦
٢٣	الحسن الاطبعة	٩٠٢٥	٣٧٧٦	٥٧٥	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٧
٢٤	كورهاب لوبيتس	٩٠٢٤	٣٧٧٦	٥٧٥	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٨
٢٥	كورهاب الغربية	٩٠٢٣	٣٧٧٦	٥٧٥	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٩
٢٦	كورهاب الشرقية	٩٠٢٢	٣٧٧٦	٥٧٥	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٩
٢٧	كورهاب الجوبية	٩٠٢١	٣٧٧٦	٥٧٥	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٩
٢٨	كورهاب الشلال (توكو)	٩٠٢٠	٣٧٧٦	٥٧٥	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٩
٢٩	النظر والتصنيع الكهربائية	٩٠١٩	٣٧٧٦	٥٧٥	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٩
٣٠	النقل الجامعى	٩٠١٨	٣٧٧٦	٥٧٥	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٩
٣١	الوطنية للنقل البحري تقديم	٩٠١٧	٣٧٧٦	٥٧٥	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٩
٣٢	الوطنية للنقل البحري جديد	٩٠١٦	٣٧٧٦	٥٧٥	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٩
٣٣	السعودية لخدمات السيارات	٩٠١٥	٣٧٧٦	٥٧٥	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٩
٣٤	السعودية للفنادق	٩٠١٤	٣٧٧٦	٥٧٥	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٩
٣٥	المغاربة السعودية	٩٠٠٨	٣٧٧٦	٥٧٥	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٩
٣٦	الوطنية للتنمية الزراعية نادل	٩٢٤٩	٣٧٧٦	٥٧٥	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٩
٣٧	السعودية للخدمات الفندقية	٩٢٤٦	٣٧٧٦	٥٧٥	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٩
٣٨	كورهاب جوستن	٩٢٤٥	٣٧٧٦	٥٧٥	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٩
٣٩	كورهاب تيمس	٩٢٤٣	٣٧٧٦	٥٧٥	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٩
٤٠	كورهاب قفل وضواحيها	٩٢٤٥	٣٧٧٦	٥٧٥	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٧٧٦	٣٩

$$\sigma^2 = \text{Var } R_i = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^n (R_i - \bar{R}_i)^2$$

تم ايجاد التباين باستخدام العلاقة :

$$\sigma = \sqrt{\text{Var } R_i}$$

والانحراف المعياري :

مکتبہ ریشم (۳)

مطبوعة النيليان و الشاعر المأصم السعدي
القمر الزمنية ١٣٩٨ - ١٤٠١ هـ

محلق رقم (٣)

(تابع) ملحق رقم (٣)

الرقم، التي تحتتها خط توقيع قدم الشابن للإمداد من الأسماء السعودية ويعدها تفعيل على بقى هذه المعرفة : أما بقية الأوصيام فهل يمثل الماء

The Optimal Distribution for a Stock Portfolio in a Developing Country

EL-SAYED I. EL-DESOUKY

Associate Professor

Department of Quantitative Methods

Faculty of Administrative Sciences

King Saud University, Riyadh, Saudi Arabia

ABSTRACT. The aim of this paper is to introduce and examine a Model for Optimal Selection of a Stock Portfolio in a developing country.

The paper is divided into three sections. Section one aims to shed light on Modern Portfolio Theory, Capital Asset Pricing Model and Arbitrage Pricing Theory. Section two Introduces Mathematical Programming Models used in Developed Countries for solving the portfolio selection problem, where Qualified Markets and Beta Measures took place. Also we discuss the Optimal Solution for a Two securities portfolio and, how to get the Minimum Variance Portfolio.

Section three develops a model to solve this problem in a developing country, by using linear programming. And variance-covariance Matrix as a measure for Total Risk or Beta Co-efficient as a measure for Systematic Risk. Implementation for this Models and this Methods is introduced in Saudi Arabia Stock Market, using available Data from 1398-1409 H."